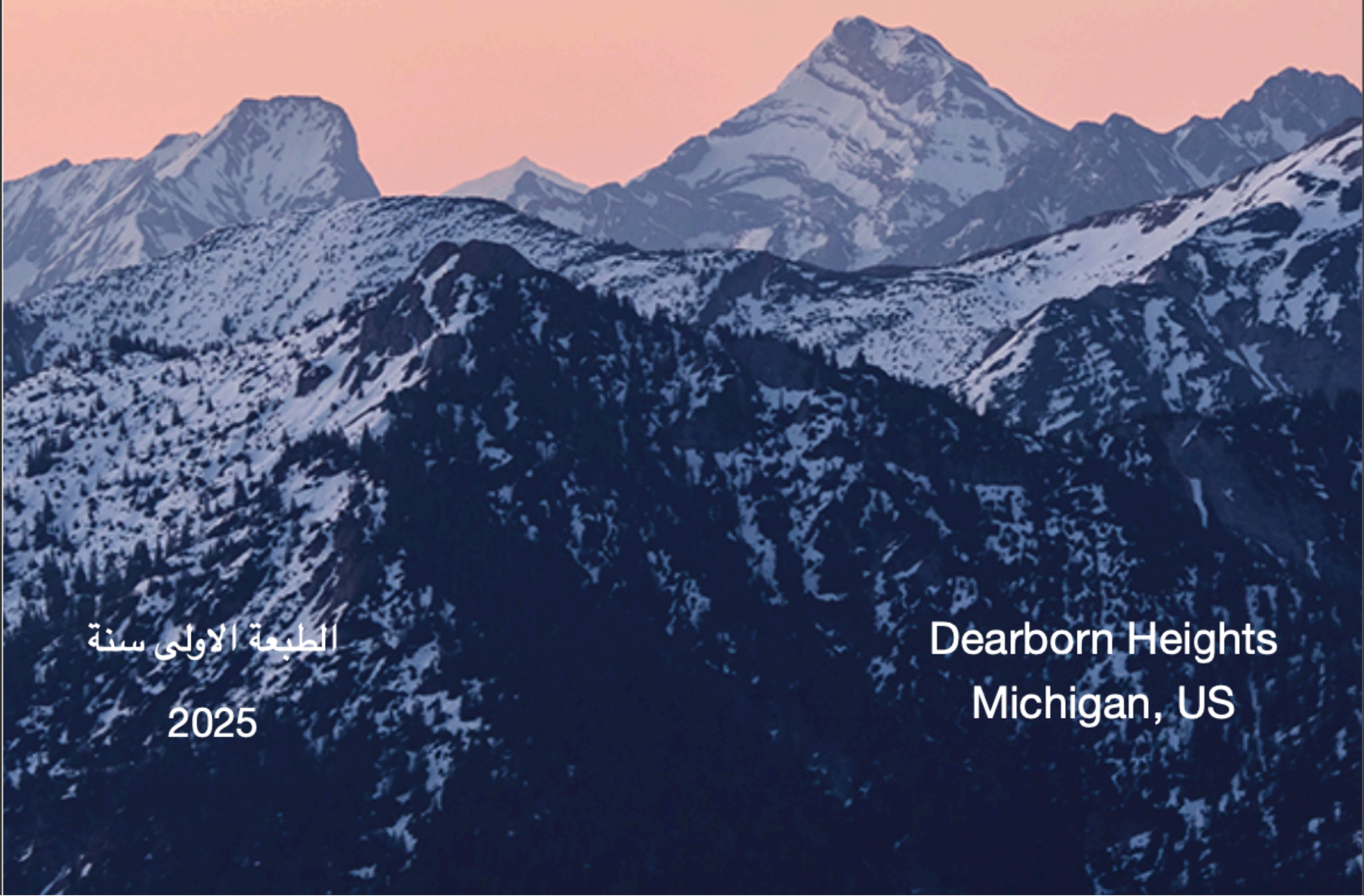
صِنَاعَةُ التّشَيّع
وَتَحْرِيفُ الآيَات

تـأليـف وتصْحِيح
الاستاذ خليل الكوفي



الطبعة الاولى سنة
2025

Dearborn Heights
Michigan, US

صِنَاعَةُ التّشَيّع
وَتَحْرِيفُ الآيَات

تأليف وتصحيح
خليل الكوفي

ديربورن ولاية ميشكان
سنة الاصدار: ٢٠٢٥

الفصل الأول: تمهيد المقام مرجعية القرآن وعودة السلطان إلى النص الأعلى

إذا أردنا أن نكشف حقيقة الانحراف الذي أصاب الوعي الديني عبر القرون، فلا بد أن نبدأ من الجذر الأول الذي انبثقت منه كل الفروع، ومن اللحظة التي تبدّل فيها ميزان المعرفة، حين نُحّي القرآن جانبًا، وتقدّمت عليه نصوص أخرى لم يجعلها الله حاكمة ولا شاهدة, فقدت الأمة ميزانها وتفرّقت بها السبل وتحوّل الوحي من سلطانٍ ناطق إلى كتابٍ يُتلى ولا يُحتكم إليه، ويُزيّن ولا يُرجع إليه ويُقرأ في المحاريب ولا يُجعل إمامًا في النزاع ومن هنا يبدأ هذا الكتاب لا من نقد مذهب، ولا من مجادلة طائفة بل من إعادة القرآن إلى موضعه الذي وضعه الله فيه، مرجعًا أعلى وحاكمًا على كل ما سواه ومهيمنًا على كل خطاب دونه.

حقيقة المرجعية القرآنية

القرآن في نظامه ليس نصًا وعظيًا ولا خطابًا إنشائيًا ولا مجموعة قصص تُستأنس بها النفوس بل هو نظام لغوي صارم، محكم البنية، متصل الأجزاء، يشهد بعضه على بعض، ويقيد بعضه بعضًا، ويجري على آخر الأمة كما جرى على أولها لا يعتريه ترادف ولا زيادة، ولا حذف ولا مجاز ولا عبث ولا تقدير، ولا اصطلاح دخيل ومن هنا كانت مرجعيته ليست دعوى إيمانية فحسب بل ضرورة بنيوية، لأن كل تفسير خارج نظامه هو تفسير خارج اللغة نفسها، وكل فهم لا ينطلق من ظاهره وسياقه ونظمه وجذره المادي هو فهمٌ لا يمتّ إلى القرآن بصلة، وإن زخرف أصحابه القول.

لحظة الانحراف الكبرى

لم يبدأ الانحراف من الغلوّ، ولا من التفويض، ولا من صناعة الروايات بل بدأ من لحظة واحدة فاصلة: لحظة تقديم الرواية على القرآن، وجعلها حاكمة عليه، وناسخة لبيانه، ومفسّرة لمراده، حتى صار القرآن تابعًا بعد أن كان متبوعًا، وصار النص الظني ميزانًا للنص القطعي، وصار السند مقدّمًا على السياق، وصار قول الراوي مقدّمًا على قول الله, وفي تلك اللحظة انفتح الباب لكل غالٍ ومفوضٍ ووضّاع، فصنعوا روايات وزرعوا أسانيد ودسّوا أخبارًا ثم قالوا للناس: هذا هو الدين وهذا هو التشيع الحق، ومن خالفه قد خالف أهل البيت, وما خالفوا في الحقيقة إلا القرآن وما خالفوا أهل البيت إلا حين نسبوا إليهم ما لم يقولوه وما وضعوا تلك الروايات إلا لإسقاط سلطان النص الأعلى.

تحوّل القرآن إلى كتاب مهجور

حين قُدّمت الروايات على القرآن، تحوّل القرآن إلى كتاب مهجور، كما قال تعالى: وقال الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورًا, والهجر هنا ليس هجر التلاوة بل هجر الاحتكام

وهجر الفهم، وهجر العمل به وهجر جعله إمامًا في النزاع، وصار القرآن بين المسلمين طلسمًا لا يُفهم، وكتابًا لا يُفسّر إلا بالروايات، وكلامًا لا يُعرف إلا من خُطِب به كما زعموا، حتى صار بعضهم يقول: لا تحاجّوا بالقرآن فإنه حمّال أوجه ولا يُعرف إلا من طريقنا، ولا يُحتج به عليكم، وهكذا سقطت حجية القرآن، وارتفع سلطان الرواية، وتحوّل الدين إلى منظومة بشرية تُبنى على أخبار، وتُهدم بأخبار، وتُثبت بأخبار وتُنسخ بأخبار حتى ضاع الأصل وبقي الفرع واندثر الميزان، وبقيت الموازين المصنوعة.

القرآن هو الإمام الحق

حين نعود إلى القرآن، نجد أنه سمّى نفسه إمامًا، وسمّى كتاب موسى إمامًا، وجعل الكتاب هو الحاكم وهو الشاهد والبرهان، وهو الفلج والحكم في كل نزاع، ولم يجعل الله أحدًا إمامًا على كتابه، ولا جعل رواية حاكمة على آية، ولا جعل خبرًا ناسخًا لظاهر، ولا جعل سندًا مقدّمًا على نظم، فالقرآن هو الإمام الذي يُقتدى به، وهو الميزان الذي تُعرض عليه الروايات، وهو الحاكم الذي يفصل محل النزاع، وهو الأصل الذي لا يُترك لذوق المفسّر ولا لسلطة الفقيه ولا لهيمنة التراث بل يُقرأ وفق نظامه الداخلي، وبنيته الصارمة وسياقه المحكم.

إعادة السلطان إلى النص الأعلى

إن هذا الكتاب لا يهدف إلى نقد التشيع واسقاطه، ولا إلى مجادلة قوم بل يهدف إلى إعادة القرآن إلى موضعه الذي وضعه الله فيه، وإلى ردّ الآيات إلى سياقها وإلى كشف التحريف المعنوي الذي وقع فيها حين بُترت من نظمها، وصُرفت عن مواضعها، وجُعلت في غير سياقها ونُسبت إلى غير أهلها، وما سنقوم به في الفصول القادمة ليس جدلًا كلاميًا، ولا مناظرة مذهبية بل هو تحليل نظامي يعيد كل آية إلى موضعها الأصلي داخل النظام القرآني، ويكشف كيف تمّ التلاعب بها، وكيف صُرفت عن معناها، وكيف صارت أداة لصناعة التشيع الغالي، وكيف تحوّل الدين إلى منظومة روايات لا أصل لها في كتاب الله.

تمهيد للدخول في بيان الآيات

وبعد تثبيت هذا الأصل الأعلى، أصل مرجعية القرآن، وأصل حجية ظاهره، وأصل سلطان سياقه ونظمه، نبدأ في الفصول القادمة ببيان الآيات التي زُعم نزولها في الأئمة، آية آية، ونكشف كيف صُرفت عن مواضعها، وكيف أعيد بناؤها وفق روايات موضوعة، وكيف نعيدها نحن إلى نظامها الأول، بلا زيادة ولا حذف، وبلا مجاز ولا اصطلاح، وبلا تأويل دخيل، بل وفق النظام القرآني الصارم الذي لا يقبل العبث ولا الترقيع

الفصل الثاني: مدخل إلى منهج قواعد التحقيق القرآني الصار

إن هذا الفصل يضع بين يدي القارئ المنهج الذي لا يستقيم فهم الآيات بدونه لأن القرآن ليس نصًا مفتوحًا للذوق ولا حقلًا مباحًا للتأويل ولا مادة رخوة تُشكَّل بحسب المذهب بل هو نظام لغوي مادي محكم، لا يُفهم إلا من داخله ولا يُفسَّر إلا بآلياته، ولا يُكشف معناه إلا عبر قوانينه التي أودعها الله فيه, ومن هنا كان لزامًا أن نثبت القواعد التي تحكم النظر في الآيات قبل الدخول في بيانها ، لأن من دخل النص بلا منهج ضلّ، ومن دخل النص بمنهج دخيل حرّف ومن دخل النص بمنهج النظام القرآني اهتدى إلى مواضع الكلام كما أرادها الله.

حجّية الظاهر وأصالة البيان

أول أصول هذا المنهج أن ظاهر القرآن هو الحجة الأولى وهو البيان الذي خوطب به الإنسان وهو الجسر الذي يصل بين المتكلم والمخاطب، فلا يجوز العدول عنه إلا بقرينة صارفة من داخل النظام نفسه, فالظاهر ليس طبقة سطحية تُهمل بل هو الطبقة التي تتعلق بها الأحكام، وتنعقد بها المسؤولية، ويقوم عليها التكليف، وهو الأصل الذي لا يُنقض بالاحتمال ولا يُهدم بالذوق ولا يُعارض بخبر ظني، لأن الظاهر هو باب الدخول إلى النص، ومن هدم الباب لم يصل إلى باطن الدار, وليس الباطن نقيضًا للظاهر بل هو امتداد نوره وزيادة بيان واتساع دلالة، لا ينسخ ظاهرًا ولا يعارضه بل ينبثق منه كما ينبثق الضوء من مصدره فلا بطن بلا ظهر ولا كشف بلا إحكام.

حجّية الجريان والسياق والنظم

والأصل الثاني أن القرآن يجري بعضه على بعض وأن الآية لا تُفهم إلا في سياقها ، وأن السورة وحدة عضوية لا تقبل التجزئة، وأن النظم هو الحاكم على المعنى، وأن كل بتر للآية من سياقها هو تحريف لمعناها وكل صرف لها عن موضعها هو إخراج لها من نظامها, فالقرآن ليس كلمات منفصلة متجزئة بل هو جسد واحد حي، إذا قُطع منه عضو اختلّ الجسد كله وإذا بُتر منه سياق ضاع المعنى وإذا أُخذت آية من غير ما قبلها وما بعدها صارت كالجملة المبتورة التي لا تدل على شيء, ومن هنا كان السياق هو القيد الأعلى وهو الشاهد الأول وهو الميزان الذي تُعرض عليه كل قراءة فلا معنى خارج النظم ولا دلالة خارج الجريان.

حجّية الجذر المادي وكتلة المفردة

والأصل الثالث أن المفردة القرآنية ليست رمزًا ذهنيًا ولا معنى اصطلاحيًا بل هي كتلة مادية حية، لها جذر وطاقة وطبيعة فيزيائية، ولا يُفهم معناها إلا بالعودة إلى أصلها الأول قبل أن تتراكم عليها المعاني الوعظية والاصطلاحية, فمثال الصمد ليس السيد ولا المقصود بل هو

الثابت الذي لا يتغير, ومن هنا كان الجذر هو المفتاح الأول، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وهو في أصله لغة لسانية مادية لا لغة تجريدية، ومن أهمل الجذر أهمل أصل الدلالة ومن أهمل أصل الدلالة ضلّ في الفروع.

حجّية الإسناد والبنية النحوية

والأصل الرابع أن الجملة القرآنية ليست تركيبًا لغويًا فحسب بل هي هندسة دلالية، كل تقديم فيها مقصود، وكل تأخير له حكمة، وكل حذف له وظيفة، وكل ذكر له أثر، والجملة الاسمية والفعلية لهما خاصية في الدلالة، والمبني للمجهول للإبهام أو لعظمة الفاعل وهكذا, والعدول بين الصيغ انتقال بين طبائع الأحداث, ومن هنا كان الإسناد هو المحرك الأول للمعنى، لأنه يحدد من هو الفاعل؟ وما هو الحدث؟ وكيف يجري؟ وفي أي سياق يقع؟ فلا يجوز إهمال البنية ولا تجاوز الإعراب لأنه في القرآن ليس صناعة نحوية فحسب بل هو صناعة دلالية.

حجّية التفسير البيني ووحدة القرآن

والأصل الخامس أن القرآن يفسر بعضه بعضًا، وأن الآيات اللاحقة قيود معرفية على الآيات السابقة، وأن السورة ليست مقاطع متجاورة بل هي مسار واحد، يبدأ من نقطة وينتهي إلى نقطة، وكل آية فيها حلقة في سلسلة، لا تُفهم إلا بما قبلها وما بعدها, ومن هنا كان التفسير البيني هو الطريق الوحيد لفهم النص، لأن القرآن لا يُفسَّر بالشعر ولا بالتراث ولا بالقواميس ولا بالروايات إذا خالفت نظامه بل يُفسَّر بنظامه الخاص، لأنه هو المرجع الأعلى وهو الشاهد على نفسه وهو المهيمن على كل خطاب.

قاعدة العرض على كتاب الله

والأصل السادس أن كل خبر مهما علا سنده، يُعرض على القرآن، فإن وافقه قُبل وإن خالفه رُدّ، لأنه هو الميزان والرواية فرع، ولا يجوز أن يكون الفرع حاكمًا على الأصل, وقد جعل النبي ص والأئمة أنفسهم القرآن ميزانًا لقبول الروايات، ولم يجعلوا الروايات ميزانًا لقبول القرآن، ومن قلب الميزان ضلّ، ومن جعل الرواية حاكمة على الآية فقد جعل الظني حاكمًا على القطعي، وجعل كلام البشر - مهما عظم قدره - مقدمًا على كلام الله.

خاتمة الفصل وتمهيد لما بعده

بهذه الأصول الستة يكتمل المنهج الذي سنسير عليه في بيان الآيات التي زُعم نزولها في الأئمة، آية آية وسياقًا سياقًا ونظمًا نظمًا، لنكشف كيف صُرفت عن مواضعها وبُترت من سياقها، وأُلبست معاني لم يجعلها الله فيها, وكيف أعيد بناؤها وفق روايات موضوعة، وكيف

نعيدها نحن إلى نظامها الأول، بلا زيادة ولا حذف وبلا مجاز ولا اصطلاح وبلا تأويل دخيل بل وفق النظام القرآني الصارم الذي لا يقبل العبث ولا الترقيع.

الفصل الثالث: مدخل إلى بنية الوضع آليّة صناعة الروايات الموضوع

لم يكن الغلوّ ليجد طريقه إلى الوعي الديني لولا صناعة روايات تُنسب إلى أهل البيت، وتُقدَّم للناس في صورة نصوص مقدّسة، وتُحاط بهالة من التوقير، حتى تُصبح أقوى من القرآن في مقام الاحتجاج. وهذه الصناعة لم تكن عملاً عشوائيًا، بل كانت منظومة دقيقة، لها أدواتها، ولغتها، وطرائقها، وغاياتها، حتى غدت الرواية عند كثير من الناس أصلًا، والقرآن فرعًا، والسند ميزانًا، والسياق مهجورًا، والنظم منسيًا، والجذر اللغوي معطّلًا، فاختلط الحق بالباطل، وارتفع صوت الوضّاعين، وسكت صوت النص الأعلى.

منهجية الوضع وبنية الإسناد

أول خطوة في صناعة الرواية كانت بناء الإسناد، لأن الوضّاعين أدركوا أن الناس لا يقبلون كلامًا بلا سلسلة، وأن السند عندهم أقوى من السياق، وأشدّ سلطانًا من ظاهر القرآن, فكانوا يصنعون رواية أولًا ثم ينسجون لها سندًا من رجالٍ بعضهم معروف وبعضهم مجهول وبعضهم متّهم وبعضهم لا وجود له إلا في الورق ثم تُقدَّم الرواية للناس في صورة نصٍّ مرويّ، فيغيب السؤال عن المعنى ويغيب السؤال عن السياق ويغيب السؤال عن النظم ويبقى السؤال الوحيد: هل السند صحيح؟ فإذا قيل نعم؟ سقطت كل الأسئلة الأخرى، وقُبلت الرواية وإن خالفت القرآن وإن ناقضت اللغة وإن هدمت النظام.

آلية دسّ الروايات داخل التراث

لم يكن الوضّا ع يضع الرواية في الهواء بل كان يدسّها بين الروايات الصحيحة، ويجعلها في الكتب التي تُنسب إلى أصحاب الأئمة ويخلطها بأقوالهم حتى لا يتميّز الصحيح من السقيم، ولا الحق من الباطل ثم يتركها للزمن، فإذا تداولها الناس وشرحتها الشروح وفسّرتها التفاسير، واستشهد بها الخطباء، صارت جزءًا من الوعي العام،وصار ردّها كفرًا بالمذهب الامامي، وصار نقدها طعنًا في أهل البيت مع أنها لم تخرج من أفواههم، ولم ينطقوا بها ولم يعرفوها.

تحويل الرواية إلى مرجعية فوق القرآن

بعد أن تُزرع الرواية في التراث، تبدأ المرحلة الأخطر: تحويلها إلى مرجعية فوق القرآن فيُقال للناس: لا يُعرف القرآن إلا من طريقنا، ولا يُحتجّ به إلا بما روي عنّا، ولا يُفهم إلا بما فُسّر به في الروايات, وهكذا يُغلق باب القرآن ويُفتح باب الرواية، ويُصبح النص القطعي تابعًا للنص الظني، ويُصبح كلام الله محكومًا بكلام الراوي، ويُصبح ظاهر القرآن معطّلًا، ويُصبح السياق

مهجورًا، ويُصبح النظم بلا سلطان، وفي هذه اللحظة يبدأ التحريف الحقيقي، لا بتحريف مادة الحروف بل بتحريف المواضع، وصرف الآيات عن سياقها، وجعلها نازلة في غير أهلها وإلباسها معاني لم يجعلها الله فيها.

الغاية من صناعة الروايات

لم تكن صناعة الروايات عملاً بريئًا بل كانت تهدف إلى بناء منظومة فكرية جديدة، تُقدّم الأئمة في مقام الأنبياء بل فوق جميع الأنبياء إلا الخاتم، وتمنحهم صفات لا يملكها بشر، وتُسند إليهم الولاية التكوينية والعلم اللّدني والإحاطة بكل شيء والإحصاء المطلق حتى يصبحوا في وعي الناس شركاء لله في صفاته أو مظاهر له أو تجلياته ثم يُقال: هذا هو التشيع المضبوط، وما هو إلا صناعة بشرية، بُنيت على روايات موضوعة، ووضعت لها أسانيد مصنوعة، ثم قُدّمت للناس في شرع جديد ودين بديع.

خاتمة الفصل وتمهيد لما بعده

بهذه الآلية المحكمة صُنعت الروايات ودُسّت في التراث وقُدّمت للناس ثم صارت أصلًا يُبنى عليه، ومرجعًا يُحتكم إليه حتى غلبت على القرآن وصار القرآن مهجورًا وصار الدين روايات وصار الحق ما قاله الراوي لا ما قاله الله، وفي الفصول القادمة سنكشف كيف استُخدمت هذه الروايات لصرف الآيات عن مواضعها؟ وكيف نعيد كل آية إلى نظامها الأول؟ ونكشف التحريف الذي وقع فيها ونردّها إلى سياقها، ونُظهر معناها كما أراده الله لا كما أراده أهل الوضع والغلو والتفويض.

الفصل الرابع: مدخل إلى مقام تحليل الآيات التي زُعِم نزولها في الأئمّة

حين نبدأ بتحليل الآيات التي نُسبت إلى أهل البيت عليهم السلام، فإننا لا نقف أمام خلاف مذهبي، بل أمام تحويلٍ للآية عن موضعها وبترٍ لسياقها وصرفٍ لمعناها وإلباسٍ لها ما لم يجعل الله فيها، وهذا التحويل لم يقع من فراغ بل وقع حين قُدّمت الرواية على القرآن، فصار كل لفظ قابلًا للتأويل، وكل آية قابلة للنقل من سياقها وكل كلمة قابلة لأن تُحمَّل ما لا تحتمل حتى صارت الآيات التي تتحدث عن الأنبياء تُجعل في الأئمة والآيات التي تتحدث عن بني إسرائيل تُجعل في آل محمد، والآيات التي تتحدث عن الكفار تُجعل في خصوم المذهب بلا ميزان ولا نظام ولا سياق، ومن هنا يبدأ هذا الفصل: بإعادة كل آية إلى موضعها الأصلي داخل النظام القرآني، بلا زيادة ولا حذف وبلا مجاز ولا اصطلاح بل وفق ظاهر النص وسياقه ونظمه وجذره المادي.

موضع الآية في قوله تعالى: وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا

هذه الآية ليست جملة مبتورة بل حلقة في سياق متصل يبدأ بذكر إبراهيم ولوط ثم ذكر إسحاق ويعقوب ثم بيان ما وهبه الله لهم من ذرية صالحة يقول تعالى: وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا, والضمير في «جعلناهم» عائد إلى إبراهيم ولوط وإسحاق ويعقوب لا إلى غيرهم لأن السياق صارم لا يسمح بغير ذلك بتاتا، ولأن النظم لا يقبل الانتقال من الأنبياء إلى غير الأنبياء بِلا رابط ولأن القرآن لا يقطع السياق إلا لضرورة ولا ضرورة هنا, فالإمامة هنا إمامة الأنبياء لا إمامة غيرهم وهي إمامة هداية لا إمامة تشريع، وهي إمامة نبوة لا إمامة وراثة.

كيف صُرفت الآية عن موضعها؟

صرفها الغلاة والمحرفّة حين بتروا الآية من سياقها وأخذوا الجملة وحدها ثم قالوا: هم الأئمة من ولد فاطمة, تغافلوا قراءة ما قبلها وما بعدها، لأن القرآن لا يذكر ذرية إبراهيم ثم ينتقل فجأة إلى ذرية أخرى بلا رابط، ولا يذكر الأنبياء ثم يجعل غير الأنبياء في مقامهم بلا قرينة صرفة, فالبتر هو أصل التحريف، وصرف الضمير هو أصل الغلوّ، وجعل الإمامة في غير أهلها هو أصل الانحراف.

هذه الآية في سورة السجدة وهي تتحدث عن بني إسرائيل لا عن آل محمد ولا عن قريش ولا عن أحد من العرب, يقول تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا.

فالضمير في «منهم» عائد إلى بني إسرائيل لا إلى غيرهم، لأن السياق كله عنهم ولأن النُظم لا يسمح بنقل الضمير إلى جماعة أخرى بلا دليل، ولأن القرآن لا يخلط بين الأمم, فالإمامة هنا إمامة أنبياء بني إسرائيل لا إمامة أحد من العرب ولا إمامة الأئمة الاثني عشر.

وقع التحريف حين قيل: هذه الآية دليل على إمامة الأئمة، مع أن الضمير لا يحتمل ذلك، والسياق يمنعه والنظم يرفضه والجريان القرآني لا يشهد له, فكان هذا من أوضح أمثلة صرف الآية عن موضعها، وتحويلها من سياقها وجعلها في غير أهلها.

الاحتجاج بالسياق حين يوافق الهوى

هذه الآية تُقرأ عند علماء الشيعة على أنها في فرعون وجنوده ويُحتجّ بالسياق، ويُقال: «الآيات قبلها وبعدها كلها في فرعون» وهذا صحيح، لأن السياق هو الحاكم والنظم هو الميزان, لكن العجيب أنهم إذا وصلوا إلى الآيات التي قبلها ،وهي «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا» تركوا

السياق وتركوا النظم، وتركوا الجريان، وقالوا: «هي في الأئمة من ولد فاطمة» فصار السياق حجة حين يوافق الهوى، وساقطًا حين يخالفه، وصار القرآن يُقرأ بمكيالين وهذا هو أصل الانحراف.

خاتمة الفصل وتمهيد لما بعده

بهذا يتبين أن أول الآيات التي زُعم نزولها في الأئمة ليست فيهم، لا لغة، ولا سياقًا، ولا نظمًا، ولا جريانًا، وأن صرفها عن مواضعها كان نتيجة بتر وتحريف وروايات موضوعة، وأن إعادة الآيات إلى نظامها هو إعادة الدين إلى أصله والقرآن إلى سلطانه, وفي الفصل القادم ننتقل إلى الآيات التي زُعم أنها دليل على الإمام المبين ويوم ندعو كل أناس بإمامهم، لنكشف كيف صُرفت تلك الآيات أيضًا عن مواضعها؟ وكيف نعيدها إلى نظامها الأول؟

الفصل الخامس: مدخل الإمام المبين ويوم ندعو كل أناس بإمامهم

من بين الآيات التي صُرفت عن مواضعها، لم تُستغل آيتان كما استُغِلّت آية الإمام المبين وآية يوم ندعو كل أناس بإمامهم، إذ بُني عليهما تصور كامل يجعل الإمام كيانًا مطلقًا، محيطًا بكل شيء، عالمًا بكل شيء، حاضرًا على كل شيء، حتى صار بعضهم يقول إن علم الإمام غير متناهٍ، وإنه يحصي أعمال الخلائق، وإنه الوعاء الذي تُجمع فيه أفعال البشر، وإنه الشاهد على كل حركة وسكنة. وهذه الدعوى لم تنشأ من ظاهر القرآن، ولا من سياقه، ولا من نظمه، بل من روايات موضوعة، صُنع لها سند، ثم صُرفت الآيات لتوافقها، فصار الفرع أصلًا، وصار الأصل تابعًا، وصار القرآن يُقرأ على ضوء الرواية، لا الرواية على ضوء القرآن. ومن هنا يبدأ هذا الفصل: بإعادة الآيتين إلى نظامهما الأول، وكشف التحريف الذي وقع فيهما، وبيان أن الإمام فيهما ليس بشرًا، ولا نبيًا، ولا وصيًا، بل كتابٌ.

موضع الآية في قوله تعالى: وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ

السياق يكشف الهوية والآية جزء من سياق يبدأ بقوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ. فالكتابة هنا كتابة أعمال وإحصاء آثار وتسجيل ما يفعله الإنسان في حياته, ثم يقول تعالى: وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ, فالإمام هنا هو الوعاء الذي تُكتب فيه الأعمال وهو الكتاب الذي يُعرض على الإنسان يوم القيامة، وهو السجلّ الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها, والسياق لا يسمح بغير هذا، لأن الحديث كله عن الكتابة والإحصاء وتسجيل الأعمال وإخراج الكتاب يوم القيامة, فالإمام هنا ليس شخصًا بل كتاب، كما قال تعالى في موضع آخر: «وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً» فسمّى الكتاب إمامًا لأنه يُقتدى به ويُرجع ويُحتكم إليه، ويُعرض عليه العمل.

لماذا لا يمكن أن يكون الإمام بشراً؟

لأن الآية تقول: «وكل شيء أحصيناه» والإحصاء المطلق لا يكون إلا لله ولا يقدر عليه بشر ولا نبي ولا وصي ولا إمام، لأن الإحصاء يشمل أعمال الخلائق جميعًا وآثارهم وحركاتهم وسكناتهم وما قدّموا وما أخّروا وهذا لا يحيط به إلا الله, ولو قيل إن الإمام يحصي أعمال الناس، لزم أن يكون علمه غير متناهٍ، وأن يكون محيطًا بكل شيء، وأن يكون شريكًا لله في صفة لا يشاركه فيها أحد، وهذا محال في نظام القرآن لأن الله قال: «أَحْصَاهُ اللهُ وَنَسُوهُ» فجعل الإحصاء له وحده لا لغيره.

وقع التحريف حين صُرفت كلمة «إمام» من معناها القرآني إلى معنى طائفي فصار الإمام شخصًا لا كتابًا وصار الإحصاء علمًا لدنيًا لا كتابة أعمال، وصار الوعاء بشريًا لا كتابيًا، وصار السياق مهجورًا، وصار النظم معطّلًا، وصار الجذر اللغوي منسيًا, وهكذا تحوّلت الآية من بيانٍ للكتاب إلى بيانٍ لشخص ومن وصفٍ للسجلّ إلى وصفٍ للإمام ومن نظامٍ قرآني إلى نظامٍ روائي محض.

موضع الآية في قوله تعالى: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ»

السياق يحدّد المعنى وهذه الآية جزء من سياق واحد يبدأ بقوله تعالى:«فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ» فالحديث عن الكتاب لا عن الأشخاص، وعن السجلّ لا عن الأئمة، وعن الصحيفة التي يحملها الإنسان يوم القيامة لا عن المتبوع الذي يتبعه في الدنيا ثم يقول تعالى: «يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ» والباء اصل معناها العام الملاصقة, وهنا أفاد فرعها المصاحبة، أي إن كل أناس يُدعون مصحوبين بإمامهم أي - أي كتابهم - كما قال بعدها مباشرة: «فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ» فجعل الإمام هو الكتاب لأن الدعوة بالكتاب لا بالشخص، ولأن الحساب على الكتاب لا على المتبوع، ولأن الإنسان يُحاسب على عمله لا على إمامه.

لماذا لا يمكن أن يكون الإمام شخصًا؟

لأن الآية تقول: «فمن أوتي كتابه» فجعلت الدعوة بالكتاب لا بالمتبوع, ولو كان الإمام شخصًا لقال: «يوم ندعو كل أناس بإمامهم فمن تبع إمامه نجا» لكن القرآن لم يقل هذا بل قال: «فمن أوتي كتابه»، فدلّ على أن الإمام هو الكتاب،لا الشخص ثم قال بعدها: «ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى» أي من كان أعمى عن كتابه لا عن إمامه، لأن العمى هنا عمى عن الذكر لا عن الأشخاص.

وقع التحريف حين قيل: «الإمام هنا هو علي أو كل إمام في زمانه أو المهدي أو الفقيه أو المتبوع» مع أن السياق يمنع ذلك والنظم يرفضه والجريان لا يشهد له، والآية التي بعدها

تنقضه, فكان هذا من أوضح أمثلة صرف الآية عن موضعها وتحويلها من الكتاب إلى الأشخاص، ومن السجلّ إلى المتبوع، ومن الحساب الفردي إلى الاتباع الجماعي.

خاتمة الفصل وتمهيد لما بعده

بهذا يتبين أن آية الإمام المبين وآية يوم ندعو كل أناس بإمامهم ليستا في الأئمة، لا لغة ولا سياقًا ولا نُظمًا ولا جريانًا، وأن صرفهما عن مواضعهما كان نتيجة روايات موضوعة وبتر للسياق وتحريف للضمائر، وأن إعادة الآيتين إلى نظامهما هو إعادة الدين إلى أصله، والقرآن إلى سلطانه, وفي الفصل القادم ننتقل إلى الآيات التي زُعم أنها دليل على إمامة إبراهيم بمعنى أعلى من النبوة، لنكشف كيف صُرفت تلك الآية أيضًا عن موضعها؟ وكيف نعيدها إلى نظامها الأول؟

الفصل السادس: موضع قوله تعالى «إني جاعلك للناس إمامًا»

الدعوى هنا أن قوله تعالى لإبراهيم: «إني جاعلك للناس إمامًا» لا يدل على مقام فوق النبوة، ولا على رتبة أعلى من الرسالة، ولا على إمامة وراثية تنتقل إلى غير الأنبياء بل يدل على وظيفة تشريعية داخل مقام النبوة نفسه، هي وظيفة البلاغ والقيادة الدينية، لا مقامًا جديدًا يعلو على النبوة أو يخرج عنها فالإمامة هنا ليست طبقة فوق النبوة بل هي تعيينٌ لمقام النبوة في وظيفته العامة تجاه الناس.

دليل السياق والنظم

السياق الذي وردت فيه الآية هو سياق ابتلاء، لا سياق ترقية. قال تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ» فالابتلاء هنا اختبار والتمام أداء والنتيجة: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا» فالإمامة جاءت بعد إتمام الكلمات لا بعد النبوة، لأن إبراهيم كان نبيًا قبل هذا الموضع وكان رسولًا وخليلاً قبل فالإمامة هنا ليست رتبة جديدة بل إعلانٌ لوظيفة القيادة العامة بعد تحقق الابتلاء.

والنظم يمنع أن تكون الإمامة أعلى من النبوة، لأن القرآن لم يجعل فوق النبوة مقامًا بل جعل النبوة هي أعلى مراتب الاصطفاء وجعل الرسالة فوقها من جهة التكليف، ولم يجعل بعدهما طبقة ثالثة, ولو كانت الإمامة أعلى من النبوة لذكرها القرآن في مواضع الاصطفاء الكبرى لكنه لم يفعل بل جعل الإمامة وصفًا عامًا يشمل الأنبياء وغير الأنبياء كما قال تعالى: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» فدلّ على أن الإمامة وظيفة هداية لا مقامًا فوق النبوة.

دليل الجذر المادي للمفردة

الجذر «أمَم» يدل على التقدّم والقيادة والاتجاه لا على الاصطفاء الغيبي, فالإمام في أصل اللغة هو المتقدّم الذي يُقتدى به، سواء كان كتابًا أو نبيًا أو قائدًا أو طريقًا, وقد سمّى الله الكتاب إمامًا، وسمّى الطريق إمامًا، وسمّى الأنبياء أئمة، ولم يجعل الإمامة صفة تختص بطبقة فوق النبوة, فالجذر نفسه يمنع حمل اللفظ على مقام فوق الرسالة لأن مادة اللفظ لا تحتمل ذلك.

دليل العلاقات البينية

الآية نفسها تكشف حدود الإمامة حين قال إبراهيم: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» فجاء الجواب: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» فلو كانت الإمامة مقامًا فوق النبوة لما جاز أن يسأل إبراهيم أن تكون في ذريته، لأن النبوة نفسها ليست وراثية فكيف بما هو أعلى منها؟ ولما جاز أن تُنفى عن الظالمين فقط، لأن المقامات العليا لا تُنفى بهذا الأسلوب بل تُنفى بنفي الاصطفاء نفسه, لكن الآية جعلت الإمامة عهدًا، والعهد في القرآن هو التكليف، لا المقام الغيبي, فدلّ ذلك على أن الإمامة هنا وظيفة تشريعية قيادية، لا مقامًا فوق النبوة.

دليل الجريان القرآني

حين يذكر القرآن الإمامة في مواضع أخرى، يذكرها بوصفها وظيفة هداية، لا مقامًا غيبيًا: «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» و «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا» فالهداية هنا هداية تشريع لا هداية تكوين، لأن الهداية التكوينية لا تكون إلا لله, فالجريان القرآني يجعل الإمامة وظيفة هداية لا مقامًا فوق النبوة.

النتيجة النظامية

بناءً على السياق والنظم والجذر والعلاقات البينية والجريان، يتبين أن قوله تعالى: «إني جاعلك للناس إمامًا» ليس تأسيسًا لمقام فوق النبوة ولا لطبقة غيبية جديدة ولا لإمامة وراثية تنتقل إلى غير الأنبياء بل هو تعيينٌ لوظيفة القيادة التشريعية العامة داخل مقام النبوة نفسه، بعد تحقق الابتلاء وإتمام الكلمات، واستكمال شروط التكليف, فالإمامة هنا وظيفة لا رتبة، وتكليف لا اصطفاء جديدًا، وقيادة تشريعية لا مقامًا غيبيًا, وبهذا يعود اللفظ إلى موضعه الأصلي داخل النظام القرآني بلا زيادة ولا حذف وبِلا مجاز ولا اصطلاح وبلا تحميل للآية ما لا تحتمله.

الفصل السابع: موضع آية إكمال الدين في قوله تعالى

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۚ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ

نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

كيف صُرفت الآية عن موضعها

صُرفت الآية حين بُترت من سياقها وجُعلت جملة واحدة مستقلة ثم أُلبست معنى لا يشهد له لفظ ولا نظم ولا سياق، فقيل إن إكمال الدين هو إكمال الإمامة وإن إتمام النعمة هو تنصيب علي وإن الآية نزلت في الغدير،وإنها آخر فريضة نزلت وإن الدين كان ناقصًا قبلها ثم كَمُل بها، وإن الإسلام لا يتم إلا بها، وإن من لم يؤمن بها فدينه ناقص, وكل ذلك وقع حين قُطعت الآية من صدرها وعجزها، وصُرفت عن موضعها الذي وضعها الله فيه وهو سياق التحريم لا سياق الولاية.

الآية جزء من سياق واحد يبدأ بذكر المحرمات وينتهي بذكر حكم الاضطرار، ولا يوجد في هذا السياق كله لفظ واحد يدل على الإمامة أو الولاية أو الغدير أو التنصيب أو الفرض الجديد, فالسياق سياق تشريع لا سياق إمامة، وسياق بيان محرمات لا سياق بيان مناصب، وسياق تحليل وتحريم لا سياق تنصيب وتعيين, ولو كانت الإمامة فرضًا من فروض الدين لذكرها الله في سياق الفروض، لا في سياق الميتة والدم ولحم الخنزير والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع وما ذبح على النصب والاستقسام بالأزلام, فهل الإمامة من المحرمات؟ وهل من اضطر في مخمصة يأكل الإمامة؟ وهل الولاية مما يُباح عند الضرورة؟ وهل تُذكر الإمامة بين الميتة والدم؟ هذا هو عين الاعتباط الذي كشفه القرآن حين أعاد الآية إلى موضعها, لا كما ادعاه ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ.

موضع لفظة اليوم

لفظة اليوم في الآية ليست يومًا من الشروق إلى الغروب، ولا يوم الغدير، ولا يومًا مخصوصًا بل هي ظرف زمان عام يدل على الزمن الذي هم فيه، كما تقول اليوم نعيش عصر العلم، واليوم نعيش زمن الفتن, ولو كانت لفظة اليوم يومًا مخصوصًا لزم أن يكون الدين ناقصًا قبل ذلك اليوم، وأن من مات قبل الغدير مات على دين ناقص، وأن الإسلام لم يكن كاملًا قبل ذلك، وهذا محال في نظام القرآن، لأن الله قال في موضع آخر: اليوم يئس الذين كفروا من دينكم، واليأس لا يتعلق بيوم واحد بل بزمن الرسالة كله, فاليوم هنا هو زمن النبوة لا يوم الغدير كما زعمه أهل الاعتباط والتخبط.

الفرق بين الكمال والتمام

الكمال هو الذي لا يُزاد عليه والتمام هو الذي قد يُزاد عليه فالدين كامل لا يُزاد عليه والنعمة تامة قد تُزاد وقد فرّق القرآن بينهما بدقة صارمة، فقال في الصيام ولتكملوا العدة، وقال في ميقات موسى وأتممناها بعشر وقال في مهر شعيب فإن أتممت عشرًا فمن عندك فالكمال لا يقبل الزيادة والتمام يقبلها ولو قال الله اليوم أتممت لكم دينكم لجاز أن يُزاد عليه ولو قال وأكملت عليكم نعمتي لكانت النعمة لا تُزاد لكن الله قال أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فدلّ على أن الدين كامل لا يُزاد عليه وأن النعمة تامة قد تُزاد.

فكيف يقول الغلاة إن الإمامة زيادة على الدين؟

وكيف يجعلون ما نفاه الله مثبتًا؟

وكيف يجعلون ما أكمله الله ناقصًا؟

وكيف يجعلون ما أتمه الله محتاجًا إلى زيادة؟

هذا هو قلب المعنى, فان جذر كمل يدل على بلوغ الشيء حدّه الذي لا زيادة بعده وجذر تمم يدل على بلوغ الشيء حدّه الذي قد يُزاد عليه فاختيار اللفظين في الآية ليس اعتباطًا بل هو نظام لغوي صارم يمنع حمل الآية على الإمامة، لأن الإمامة عندهم زيادة على الدين، والزيادة على الدين ممتنعة بنص الآية نفسها.

الآية مرتبطة بما قبلها وما بعدها فلا يجوز قطعها, فقبلها ذكر المحرمات وبعدها ذكر حكم الاضطرار، وفي وسطها ذكر يأس الكفار من الدين وكل ذلك يدل على أن الآية في سياق التشريع، لا في سياق الإمامة. ولو كانت الإمامة جزءًا من الدين لذكرها الله في سياق الفروض، لا في سياق المحرمات. وقد شهد القرآن لهذا حين قال في موضع آخر ما فرطنا في الكتاب من شيء، ولم يذكر الإمامة فرضًا، ولا جعلها ركنًا، ولا جعلها شرطًا، ولا جعلها جزءًا من الدين.

النتيجة النظامية

بناءً على السياق والنظم والجذر والعلاقات البينية والجريان، يتبين أن قوله تعالى «اليوم أكملت لكم دينكم» لا يدل على الإمامة ولا على الولاية ولا على منصب جديد بل يدل على اكتمال التشريع الإسلامي في زمن النبوة وأن الدين بلغ حدّه الذي لا زيادة بعده، وأن النعمة بلغت حدّها الذي قد تُزاد عليه, فالآية آية تشريع لا آية إمامة وآية كمال الدين لا آية زيادة ركن جديد

وآية تمام النعمة لا آية تنصيب إمام وبهذا يعود اللفظ إلى موضعه الأصلي داخل النظام القرآني بلا زيادة ولا حذف وبلا مجاز ولا اصطلاح وبلا تحميل للآية ما لا تحتمله.

الفصل الثامن: موضع قوله تعالى: وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ

الدعوى التي ذهب إليها الغلاة والمفوّضة تقوم على حصر الراسخين في العلم في طائفة مخصوصة، وجعل علم التأويل وقفًا على أهل البيت خاصة، وتحويل الوصف القرآني العام إلى تعيين خارجي لا يشهد له اللفظ ولا السياق, وهذا الحصر يفضي إلى إبطال عموم الخطاب القرآني في التدبر، وتعطيل وظيفة الأمة في فهم كتاب الله وهو ما لا يدل عليه نظم الآية ولا بنيتها الدلالية، ولا ما استقرّ عليه الجريان القرآني من عموم الهداية واشتراك الأمة في التكليف والفهم والتدبّر.

دلالة النظم والسياق

الآية واردة في سياق تفريقٍ بين أهل الزيغ وأهل الثبات، لا في سياق تعداد أسماء أو حصر طبقات فالمقابلة بين اتباع المتشابه وردّه إلى المحكم تقتضي أن «الراسخين في العلم» وصفٌ لمن بلغ من ثبات العلم ما يمنعه من الاضطراب أمام الشبهة لا اسمُ لفئة مخصوصة, وعطفهم على اسم الجلالة في تركيب الآية يدل على اشتراك في الجملة الخبرية لا على انفراد بالعلم، إذ لو كان التأويل محصورًا في الله وحده دون الراسخين لانهدم معنى الابتلاء بالمتشابه، وتعطّل مقصد التدبر ولصار القرآن كتابًا مغلقًا لا يُفهم إلا من جهة واحدة، وهذا يناقض أصل الخطاب القرآني القائم على البيان والهداية.

الدلالة اللغوية للجذر والعلاقات البينية

الجذر «رسخ» يفيد الثبوت والاستقرار وهو معنى قابل للتحقق في كل من بلغ مرتبة من العلم تمنعه من الميل والاضطراب فاللفظ موضوع للوصف لا للنسب وللدلالة على مقام معرفي لا على وراثةٍ أو اصطفاءٍ عائلي وقد استعمل القرآن هذا الوصف استعمالًا عامًا فأطلقه على بعض علماء أهل الكتاب في قوله تعالى: «لكن الراسخون في العلم منهم» مما يمنع تحويله إلى حصر طائفي أو طبقي والعلاقة الوظيفية في الآية تربط الراسخين بردّ المتشابه إلى المحكم لا بادّعاء احتكار علم التأويل لأن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو مآل الأمور الغيبية لا دلالات الألفاظ التي خوطب بها الناس للتفهّم والعمل.

سياق الجريان القرآني

(هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ)

يُظهر أن الكتاب نزل ليُتَدبَّر، وأن المحكم أصلُ يُردّ إليه المتشابه، وأن وظيفة الراسخين ليست احتكار التأويل، بل تثبيت المعنى وردّ الزيغ إلى الجادة. فالأمر بالتدبر في مواضع أخرى من القرآن، كقوله تعالى: أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ، وقوله: كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ، شاهدٌ على أن فهم الخطاب مشترك بين الأمة، لا مغلق على فئة, والتأويل الذي استأثر الله بعلمه هو مآل الأمور الغيبية، لا دلالات الألفاظ التي خوطب بها الناس. ومن هنا كان الراسخون هم الذين يثبتون عند المتشابه، ويردّونه إلى المحكم، ويقولون: آمَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا، لا الذين يدّعون علمًا غيبيًا لا يعلمه غيرهم

النتيجة النظامية

الراسخون في العلم وصفُ معرفيّ عام يتحقق في كل من ثبت علمه واستقام فهمه للكتاب وله قدم راسخ في التحصيل العلمي، ويشمل النبي أولًا ثم الأمثل فالأمثل من اهل بيته ومن الصحابة والتابعين ومن أهل العلم على مراتبهم, وبذلك يبقى النص القرآني منفتحًا على التدبر، محكومًا بالنظم والسياق لا محصورًا في دعوى تخصيص لا يقوم عليها دليل من اللغة ولا من الجريان القرآني, فالآية بيانٌ لطبقة من العلماء يثبتون عند المتشابه لا تعيينٌ لأسماء، ووصفٌ لمقامٍ معرفي لا حصرُ في نسبٍ أو قرابة أو طبقة معينة بل الآية مطلقة.

الفصل التاسع: موضع قوله تعالى: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ»

الدعوى

ذهب الغلاة والمفوّضة إلى حصر «أهل الذكر» في آل محمد عليهم السلام، وجعلوا الآية دليلاً على أنّ تفسير القرآن لا يُعرف إلا من طريقهم وأنّ الأمة لا سبيل لها إلى العلم إلا عبرهم، وأنّ الذكر في الآية هو النبي, وأنّ أهل الذكر هم أهل البيت حصراً, وهذه الدعوى لا يشهد لها نظم الآية ولا سياقها ولا الجريان القرآني بل هي صرفُ للفظ عن موضعه وتحويلُ لخطابٍ موجَّهٍ إلى الكفار إلى خطابٍ موجَّهٍ إلى المسلمين وهو قلبُ للآية عن وجهها.

دلالة النظم والسياق

الآية واردة في سياق احتجاجٍ على الكفار: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ﴾ لتبين ان الرسُل رجالا يُوحى إليهم.

فجاء الردّ الإلهي في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ (٤٣) بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ فالفاء في «فاسألوا» تفيد الترتيب المباشر: بما أنّ الرسل رجال فهم من بشر فاسألوا أهل الذكر عن الرسل السابقين و«أهل الذكر» هنا هم علماء أهل الكتاب الذين عندهم البينات والزبر لأنهم أهل العلم بالرسل السابقين لا لأنهم أهل تفسير القرآن, والسياق كله من أول الآيات إلى آخرها في بيان طبيعة الرسل، لا في بيان طبقة المفسرين, فحمل الآية على أهل البيت خروجٌ عن النظم، وبترٌ للسياق، وتحريفٌ للآية عن موضعها.

الدلالة اللغوية والجذرية لمفهوم «الذِّكر»

الذِّكر في القرآن مفهوم عام له مصاديق متعددة يحدّدها السياق: قد يكون القرآن وقد يكون التوراة وقد يكون الإنجيل وقد يكون الزبر وقد يكون الرسول نفسه وقد يكون أي كتاب سماوي.

والقرينة هي الحاكمة, ففي سورة الطلاق: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا﴾ هنا الذكر هو الرسول, وفي سورة الأنبياء والنحل: ﴿فاسئلوا اهل الذكر ... بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ هنا الذكر هي الكتب السابقة, وحين يخلطُ مصداق الذكر بين السور كما فعل الغلاة هو تحريفُ للآية بالمعنى، لأنّ الذكر في كل موضع له قرينة تحدّده ولا يجوز نقل المصداق من سورة إلى أخرى بلا دليل.

سياق الجريان القرآني

الجريان القرآني يبيّن أنّ الخطاب موجّه للكفار وأنّ السؤال عن الرسل السابقين لا عن تفسير القرآن وقد قال تعالى في الموضع نفسه: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ أي: الرسل بشر فاسألوا أهل الذكر عنهم, ولو كان المراد أهل البيت لقال: «فاسألوا أهل البيت» أو «فاسألوا المؤمنين» أو «فاسألوا العلماء» لكنه قال: ﴿أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ ثم قيّدهم بقوله: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ وهي أوصاف علماء أهل الكتاب، لا أوصاف آل محمد, فالجريان يمنع الحصر ويثبت أنّ أهل الذكر في هذا الموضع هم أهل العلم بالكتب السابقة لا أهل القرآن.

مشهد من مسرحية أهل الذكر في زمن الرضا

نُسب إلى الإمام الرضا عليه السلام مشهدٌ مناظريّ صيغ على هيئة عرض مسرحي، يظهر فيه المأمون وعلماء الأمة مجتمعين ثم يُفتح الستار فيقول الإمام: نحن أهل الذكر الذين قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم يحتجّ بآية الطلاق: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهَّ مُبَيِّنَاتٍ﴾ فيجعل الذكر رسول الله ويجعل أهل الذكر أهله ثم يبني على ذلك أن أهل الذكر في آية الأنبياء هم آل محمد, ويُصوَّر العلماء في الرواية عاجزين، ويُصوَّر المأمون مبهورًا ، ويُختتم المشهد بمديح آل البيت وكأنّ الآية نزلت فيهم نصًا.

نص مشهد المسرحية

((وأما التاسعة فنحن أهل الذكر الذين قال الله عز وجل: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فنحن أهل الذكر فاسألونا إن كنتم لا تعلمون.

فقال علماء الأمة: إنما عنى الله بذلك اليهود والنصارى.

قال الرضا: سبحان الله! وهل يجوز ذلك؟ إذًا يدعوننا إلى دينهم ويقولون: إنهم أفضل من دين الإسلام؟

فقال المأمون: فهل عندك في ذلك شرح بخلاف ما قالوه يا أبا الحسن؟

فقال أبو الحسن: نعم، الذكر رسول الله ونحن أهله وذلك بيّن في كتاب الله عز وجل حيث يقول في سورة الطلاق: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾ فالذكر رسول الله ص ونحن أهله فهذه التاسعة» هذا هو الهيكل المسرحي الذي بُني عليه الحصر في المغالطة المنطقية:

بما ان الذكر = رسول الله

واهل الذكر = أهل بيت رسول الله

فاسئلوا اهل الذكر = اسئلوا أهل البيت

تحرير محلّ النزاع

النزاع ليس في كون آل البيت من أهل العلم فهذا ثابت بل النزاع في حصر أهل الذكر في علي واولاده خاصة، وفي نقل الآية من سياقها الذي يتحدث عن الرسل السابقين إلى سياق الإمامة، وفي تحويل الخطاب من الكفار إلى المسلمين وفي جعل الذكر معنى واحدًا ثابتًا في كل السور مع أن الذكر في القرآن مفهوم متعدد المصاديق تحدده القرينة, فالمسرحية تبني الحصر على نقل المصداق من سورة الطلاق إلى سورة الأنبياء ثم تجعل هذا النقل أساسًا لاحتكار علم التأويل.

منطق المغالطة والخلط

المغالطة الأولى: هي قلب المخاطَب فالآية في الأنبياء تخاطب الكفار الذين قالوا: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾، فجاء الرد ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾،ثم قيل لهم: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ

الذِّكْرِ﴾ أي اسألوا علماء أهل الكتاب عن الرسل السابقين، لأنهم أهل البينات والزبر, فالمخاطَب الكفار، والسؤال عن الرسل، وأهل الذكر هم أهل الكتاب.

المغالطة الثانية: هي خلط المصاديق فالذكر في سورة الطلاق هو الرسول وفي سورة الأنبياء هو الكتب السابقة وفي سورة النحل هو القرآن وفي قصة موسى هو التوراة وفي قصة ثمود هو الوحي الملقى على نبيهم, فالمسرحية تلغي هذا التعدد وتحوّل الذكر إلى معنى واحد ثم تبني عليه حكمًا لا يشهد له السياق.

المغالطة الثالثة: هي نقل الحكم من موضعه إذ تُحوَّل آية تتحدث عن الرسل إلى آية تتحدث عن الإمامة وتُحوَّل آية تخاطب الكفار إلى آية تخاطب المسلمين وتُحوَّل آية تتعلق بالبينات والزبر إلى آية تتعلق بتفسير القرآن, وهذا هو عين الاعتباط والتخبط.

دهاء الوضّاع

الدهاء في الرواية أنها تبني استدلالًا يبدو صحيحًا على مقدّمة باطلة إذ يقول الإمام في الرواية: إن كان أهل الذكر اليهود والنصارى، فالسؤال لهم رجوع إلى دينهم، وهذا باطل، فدلّ على أن أهل الذكر نحن, وهذا الكلام صحيح لو كان السائلون هم المسلمون, لكنه غير صحيح لأن السائلين في الآية هم الكفار، والسؤال عن الرسل لا عن الدين, فالوضّاع قلب المخاطَب ثم بنى على هذا القلب نتيجة جديدة، ثم نسبها إلى الإمام ثم صاغها في قالب مسرحي مؤثر ليُستدرج القارئ إلى قبول الحصر بلا فحص للسياق.

نقض المسرحية

النقض القرآني يبدأ من السياق؛ فالآية في الأنبياء مقترنة بقوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ وهي أوصاف صُحف أهل الكتاب لا أوصاف القرآن، ولا أوصاف آل محمد ثم إن الفاء في «فاسألوا» تربط السؤال مباشرة بإثبات بشرية الرسل، هل كانوا رجالا؟ او غيرهم؟ وليس بإثبات الإمامة, ثم إن الذكر في سورة الطلاق لا يصلح أن يُنقل إلى آية الأنبياء لأن القرينة مختلفة، والمقام والمخاطَب مختلف ثم إن القرآن نفسه يفسّر الذكر في مواضع أخرى بأنه التوراة والإنجيل والفرقان، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾، وفي قوله: ﴿أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا﴾. فالمسرحية قائمة على خلط المعاني لا على بيان قرآني.

أما آل البيت فهم من أهل الذكر من حيث العلم بالقرآن لكن لا على نحو الحصر، ولا علاقة لهم بآية الأنبياء التي تتحدث عن الرسل السابقين، وعن أهل البينات والزبر، وعن احتجاج الله على الكفار، لا عن طبقة المفسرين.

الخلاصة النظامية

المسرحية مثال على صناعة التشيّع بالرواية لا على تفسير القرآن بالنظام, فهي تبني الحصر على قلب المخاطَب وخلط المصاديق وتحويل السياق وإسقاط القرائن ونقل الذكر من موضعه إلى موضع آخر, أما القرآن فيعيد الآية إلى موضعها الأول: خطاب للكفار، سؤال عن الرسل، ومرجع إلى أهل الكتاب لا إلى آل محمد وبذلك يظهر أن أهل الذكر في آية الأنبياء هم علماء أهل الكتاب وأن الذكر مفهوم متعدد المصاديق وأن الحصر دعوى باطلة لا يشهد لها نظم ولا سياق ولا جريان

الفصل العاشر: موضع آية التطهير في بنية الخطاب

لا يُفهم لفظ أهل البيت قبل فهم موضع الآية في نظامها فإن اللفظ يحكمه السياق وهو السلطان الأول في نظام القرآن والآية واقعة بين خطابين متصلين لنساء النبي لا فاصل بينهما ولا إلتفات، قال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾

فالسياق دائرة واحدة تبدأ ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾ وتنتهي ﴿وَٱذۡكُرۡنَ﴾ وآية التطهير في قلب هذه الدائرة، لا خارجة عنها, ومن زعم أن الآية ليست في موضعها فقد نقض نظام السورة وجعل ترتيب الآيات اجتهاديًا، وهو قول لو سُلِّم به لسقطت حجية القرآن، ولجاز لكل معاند أن يقول: لا أعرف موضع السورة ولا موضع هذه الآية، فكيف أُحاسَب على كتاب لم يُحفظ ترتيبه؟ وهذا تكليف بما لا يُطاق، وحاشا كتاب الله من هذا الاعتباط العبثي.

معنى نِسَاءِ النَّبِيِّ وأَزْوَاجِ النَّبِيِّ

نِسَاءُ النَّبِيِّ: لفظٌ عامّ يشمل كل امرأة لها صلة بالنبي من جهة البيت أو النسب، كالزوجات والبنات والأخوات والعمّات والخالات والأمهات, بينما أَزْوَاجُ النَّبِيِّ: لفظٌ خاصّ بالزوجات الشرعيات, فالخطاب بنِسَاءِ النَّبِيِّ أوسع دائرة من خطاب بأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ويُراد به البنية النسائية المحيطة بالنبي، لا خصوص عقد الزوجية، ولذلك جاء النداء ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾ لأن المقام مقام تهذيب لبنية نسائية مخصوصة تحيط بمركز الرسالة لا مجرد بيان أحكام عقدية, فهنّ من جهة

العقد أزواج، لكن الخطاب يتناولهن من حيث كونهن نساءً في بيت النبوة، يحملن صورة المرأة الأقرب إلى النبي، فينعكس سلوكهن على صورة الدين في المجتمع. ومن هنا كان إدخالهن في أهل البيت مقتضى هذا النداء نفسه.

نوع المغالطة في دعوى الحصر

المغالطة المركزية في حصر الآية في العترة وإخراج نساء النبي هي مغالطة اقتطاع السياق، إذ تُنتزع جملة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ من بين ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ﴾ و﴿وَٱذْكُرْنَ﴾ ثم تُحمَّل معنى لم يضعه لها النَّسَق وهذه المغالطة يتفرع عنها نقل المخاطَب من نساء النبي إلى غيرهن بلا قرينة، وتحويل الإرادة التشريعية إلى عصمة تكوينية، مع أن الإرادة إذا جاءت بعد الأوامر كانت بيانًا للغاية، لا إنشاءً لمقام فوق بشري فالمغالطة مركبة: اقتطاع للسياق ونقل للمخاطَب وتحويل لمعنى الإرادة.

أهل البيت في البيان القرآني

بعد تثبيت موضع الآية يُرجع في لفظ أهل البيت إلى القرآن نفسه فقد قال تعالى في امرأة إبراهيم: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ فجعل الزوجة داخلة في أهل البيت، وخاطبها بضمير الجمع مع أنها امرأة واحدة، لأن الخطاب يشملها ويشمل من في البيت معها وقال في إسماعيل ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ﴾ وفي موسى ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾،وفي نوح ﴿فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ﴾ وفي أيوب ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ﴾ فالاستعمال القرآني مطّرد: الزوجة والاولاد والاخوة من أهل البيت، فإذا اجتمع ظاهر السياق مع هذا الاستعمال لم يبق وجه لإخراج نساء النبي من مدلول الآية.

قاعدة المفعول المطلق في نظام القرآن

المفعول المطلق في القرآن لا يكرّر الفعل ويؤكده فحسب بل يوسّعه إلى مطلق جنسه فيدلّ على شمول الفعل لجميع جهاته الممكنة وتعدّد كيفياته واستيعاب صوره بحيث ينتقل الفعل من جهة واحدة إلى جميع جهاته, قولي (ضَربْتُ زَيدًا) من جهة واحد بغض النظر عن الكيفية, واما (ضَربتُه ضَرْبًا) من جهات متعددة شاملة أي مطلق الضَرْب.

ومفردة (تَطْهيرًا) على ضوء القاعدة

ان قال ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾ فقط, فالمعنى تطهير من جهة واحدة، وإذا قال ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ فالمعنى مطلق التطهير، أي تطهير من جميع جهاته الممكنة، تطهير الظاهر والباطن، تطهير السلوك والنية، تطهير القول والعمل، تطهيرًا يزيل الرجس من كل منفذ يمكن أن يدخل منه لكنه مع ذلك لا يدلّ على العصمة، لأنها استحالة الرجس، والتطهير إزالة الرجس، وبينهما بون شاسع,

فالمفعول المطلق يوسّع الفعل لكنه لا يغيّر طبيعته، فإذا كان الفعل أصله إزالة، فإطلاقه هو إزالة من كل جهة لا استحالة.

الإرادة في سياق الآية

قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾ جاء بعد سلسلة من الأوامر والنواهي، فالإرادة هنا إرادة تشريعية تتجه إلى الغاية التي سيقت هذه الأوامر لتحقيقها لا إرادة تكوينية تُنشئ واقعًا مستقلًا عن فعل المخاطَب. وهي نظير قوله تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ و﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ وقال في آية الوضوء ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ﴾ فلو كانت الإرادة هنا جزمًا بالفعل لكان كل مؤمن في يسر, وكل من توضأ في معصوم من كل رجس وهذا ما لا يقول به أحد إلّا أهل الاعتباط فانّهم يقبلون ما لا يُعقل.

النتيجة النظامية

إذا جُمِع بين موضع الآية في سياق السورة، وبين دلالة النداء ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ﴾ وبين الاستعمال القرآني لمفهوم أهل البيت، وبين قاعدة المفعول المطلق، وبين معنى الرجس والتطهير والإرادة، تبيّن أن الآية جزء من خطاب واحد موجَّه إلى نساء النبي، وأن إدخالهن في أهل البيت مع العترة هو مقتضى النَّسَق لا خروج عليه، وأن إذهاب الرجس والتطهير قانون إصلاح لبنية البيت النبوي، لا تقرير لعصمة فوق بشرية, وحصر الآية في العترة وحدهم أو إخراج نساء النبي من مدلولها، مغالطة قائمة على اقتطاع السياق وتحريف موضعها ونقل المخاطَب وتحويل معنى الإرادة لا على نظام القرآن, وعليه فالآية لا تدلّ على العصمة لأحدٍ مطلقًا، وإلا لزم إدخال النساء في العصمة وهو باطل بالضرورة.

الفصل الحادي عشر: نظام الشرط في آية العروة الوثقى

قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ فجعل الاستمساك بالعروة الوثقى نتيجةً مباشرة لشرطين محددين هما الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، وجاء التركيب على هيئة شرط وجزاء مغلق الدلالة، لا يحتمل زيادة شرط ثالث، ولا يفتح باب إدخال عنصر خارج النص، لأن مقام الشرط هو موضع البيان، وما يُسكت عنه في هذا المقام لا يجوز إثباته من خارج النص، وإلا اختل نظام الخطاب, وعليه فإن كل من تحقق فيه هذان الشرطان فقد تحقق له الاستمساك بالعروة الوثقى بحكم القرآن نفسه، ومن ادعى توقف ذلك على شرط آخر فقد تجاوز حدود النص وأدخل في بنية الآية ما ليس منها.

تكرار القانون في موضع آخر

ثم جاء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ فكرر المعنى نفسه في صيغة شرطية أخرى جعل فيها الإسْتمْساك بالعروة الوثقى مترتبًا على إسلام الوجه لله مع الإحسان، ثم أعقب ذلك بذكر الكفر في المقابل فصار الكفر هو الطرف المناقض لهذا الاستمساك في البناء القرآني. وهذا التوازي يكشف أن العروة الوثقى ليست هوية شخص ولا انتسابًا مخصوصًا، لأن المقابل لم يُجعل ترك ولاية أو رفض إمام، وإنما جُعل الكفر في مقابل الإيمان، فدلّ ذلك على أن الدائرة دائرة إيمان وكفر لا دائرة أشخاص ومقامات.

الحقل الدلالي للعروة والانفصام

والعروة في أصل اللغة هي موضع التعلق، والوثقى هي الغاية في الإحكام، وقوله ﴿لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ يؤسس حقلًا دلاليًا واحدًا يدور حول الاتصال والثبات وعدم الانقطاع، فالعروة شيء يُتمسك به، والوثقى صفة إحكامه، والانفصام نفي لانقطاعه، فالبنية كلها بنية رابطة لا بنية أشخاص، وبنية اتصال لا بنية ذوات. ومن ثم فإن حمل العروة الوثقى على الأشخاص إخراج لها من هذا الحقل الدلالي إلى حقل آخر لا يشهد له الجذر ولا السياق ولا النظم، لأن الأشخاص لا يوصفون في لسان العرب بأنهم عروة ولا بأنهم محل انفصام أو عدمه.

اضطراب الروايات وانفكاك المرجع

ثم إن الروايات الواردة في تفسير العروة الوثقى لم تستقر على معنى واحد، فجعلتها مرة أهل البيت، ومرة عليًا، ومرة حب علي، ومرة الإيمان بالله، وهذا التعدد المتناقض يكشف أن المرجع في هذا التفسير لم يعد النص نفسه، بل تصورات سابقة تُسقط على النص ثم تُنسب إليه.

ولو كان في اللفظ معنى واحد ظاهر لامتنع هذا التعدد، لأن البيان إذا استقر امتنع اضطرابه، أما اضطراب الأقوال فهو دليل على غياب الضابط النصي لا على تعدد المعنى القرآني.

المعنى المستقيم في العروة الوثقى مع النظام

إن العروة الوثقى ليست شخصًا ولا نسبًا ولا طبقة ولا مقامًا غيبيًا، وإنما هي حالة الارتباط المحكم بالله التي تنشأ عن تحقق شرطين بيّنهما القرآن: الكفر بالطاغوت والإيمان بالله أو إسلام الوجه لله مع الإحسان، فهي رابطة إيمانية محكمة، وثبات في جهة التوحيد، واستقرار في جهة الهداية، وهي بهذا الاعتبار سبب محكم للنجاة لا يُفهم خارج شروطه ولا يُنقل إلى غير مجاله.

ومن جعلها غير ذلك فقد خرج عن سلطان النص إلى سلطان الدعوى، وأخرج اللفظ من نظامه القرآني المحكم إلى تأويل لا يشهد له السياق ولا الجذر ولا الشرط، والقرآن أبعد من أن يُحمَل على ما لم ينطق به، وأشد إحكامًا من أن يُفسَّر بما يناقض نظامه.

الفصل الثاني عشر: موضع طاعة أولى الأمر

تحرير محل الدعوى ومصبّ النزاع

شهدت الساحة المعرفية والبيانية في التاريخ الإسلامي اضطراباً واسعاً واختلافاً عريضاً في تحديد المراد بمفهوم أولى الأمر في النص القرآني، فتوزعت الأقوال وتعددت المصاديق في الموروث التراثي والمذهبي تبعاً للمؤثرات والتموضعات السياسية والعقدية، حيث ذهب اتجاه في الدائرة التراثية العامة إلى توسيع المفهوم وتعميمه ليتناول الفقهاء أو الأمراء أو الحكام أو القضاة أو أهل الصلاح والخير، بينما ذهب اتجاه التشيع العرفي إلى حصر اللفظ وضغطه في دائرة الأئمة من ولد علي وفاطمة عليهم السلام حصراً بدلالة العهد والتعيين الغيبي إلى أن تقوم الساعة، وجعلوا من الآية مستنداً قطعياً لإثبات مقام العصمة المطلقة والحق الحصري في التشريع والبيان والتأويل والتدبير المطلق لشؤون الأمة، غير أن هذه الدعاوى على اختلاف مشاربها واتجاهاتها تعاملت مع النص باجتزاء واقتطاع ظاهر وجردت المفهوم من سياقه المقيد وهندسته البيانية المحكمة داخل السورة ونقلت اللفظ من دلالته الإجرائية التنفيذية المرتبطة بحركة المجتمع الحي إلى فضاءات المقامات الغيبية التكوينية أو المكتسبات السلطوية المحضة، مما يستوجب إدخال هذا الموضع إلى مختبر الفحص النظامي واللغوي لتحرير محل النزاع الحقيقي، فالنزاع ليس في ثبوت صفة العلم والفضل لرجال الأمة وأهل البيت وإنما النزاع كامن في حصر اللفظ ومصادرته بلا قرينة سياقية وتحويل الإرادة الإجرائية المقيدة بطاعة الرسول إلى مقام عصمة مستقل وحصر مذهبي دائم يلغي الطبيعة البشرية والوظيفة القضائية والتدبيرية للنص الشريف.

دلالة النظم الهندسي والسياق المقيد

إن الأصل الحاكم في فهم مفردة أولي الأمر يبدأ من استرداد موضع الآية في نظامها الهندسي وعدم فصلها عما قبلها وما بعدها من آيات، حيث تقع آية الطاعة في قلب دائرة خطابية متصلة ومحكمة البناء تنظم حركة التحاكم وإقامة النظام الاجتماعي العام، فالآية الكريمة مسبوقة مباشرة بأمر إلهي جازم يحدد معايير الأمانة والعدل في قوله تعالى إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، وهذا الترتيب النظامي يثبت بالضرورة أن الأمر بطاعة أولي الأمر في الآية اللاحقة ليس أمراً مطلقاً معلقاً في الفراغ، وإنما هو تفريع وظيفي تقتضيه آليات تنفيذ الأمانة وبسط العدل الاجتماعي بين

الناس، ثم يأتي التعقيب الإلهي المباشر في الآيات اللاحقة ليرصد حركة الارتداد والصدود عن هذا النظام من خلال ذم أولئك الذين يزعمون الإيمان لكنهم يريدون التحاكم إلى الطاغوت، ويصدون عن ما أنزل الله وعن الرسول صدوداً.

وبذلك يتجلى النظم القرآني ككتلة بيانية واحدة تبدأ بفرض أداء الأمانات والعدل، وتمر بتنظيم المرجعية التنفيذية والقضائية من خلال طاعة أولي الأمر المقيدة، وتنتهي بإنكار التحاكم إلى النظم الجاهلية والتحذير من مسالك النفاق، وهذا النسق المتماسك يمنع خروج المفردة عن الحقل الإجرائي القضائي والسياسي العام للمجتمع المسلم، ويؤكد أن أولي الأمر هم القيادات التنفيذية والقضائية والتشريعية الحية التي يبايعها المجتمع المسلم لإقامة العدل وتدبير حركة الحياة وتأدية الأمانات، وبذلك يسقط القول بحصرها في طبقة غيبية معزولة عن مباشرة هذه التكاليف الواقعية واليومية للأمة.

التفكيك الصرفي واللغوي لبنية الطاعة

يتجلى الإحكام الرياضي للنص القرآني في صياغته الصرفية الدقيقة لتركيب الأفعال، حيث قال جل وعلا يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فنلاحظ هنا تكرار فعل الأمر أطيعوا مع الذات الإلهية ومع الرسول، بينما جُرد مفهوم أولي الأمر من تكرار الفعل وعُطف بالواو مباشرة على طاعة الرسول، وهذا الحذف والتعقيب الصرفي يحمل دلالة تشريعية ونظامية بالغة الإحكام، وتفصيل ذلك أن تكرار الفعل مع الرسول صلوات الله عليه يؤسس لاستقلالية رتبة الطاعة في مقام التبليغ والبيان التشريعي، فالرسول يُطاع طاعة أصيلة نابعة من اتصاله بالوحي الإلهي ومقامه الرسالي المبلّغ عن الله تعالى، أما إسقاط فعل الأمر وإعادة تكراره عند ذكر أولي الأمر فهو قيد نظامي صلب يمنع منحهم رتبة الاستقلال التشريعي أو البيان الأصيل، ويبين بوضوح أن طاعة أولي الأمر طاعة تبعية ومقيدة وغير مستقلة، فهي تدور في فلك الانقياد لكتاب الله وسنة رسوله، فلو قال النص وأطيعوا أولي الأمر لأثبت لهم مقاماً تشريعياً مساوياً لمقام الرسول في تبليغ الدين وإنشاء الأحكام، ولصارت أقوالهم وحياً جديداً يضاف إلى بنيان الرسالة الخاتمة، وهو ما ينفيه نظام الدين الذي اكتملت عراه بوفاة النبي الخاتم، وعليه فإن طاعة أولي الأمر منوطة بحفظهم لمنهج الرسالة وتأديتهم للأمانة والحكم بالعدل، فإذا خرجوا عن هذا الإطار انتفت صفة التبعية وسقط وجوب الانقياد الشريعي، لكون طاعتهم مستمدة فرعاً من طاعة الرسول وليست نداً لها.

حتمية التنازع ونفي العصمة بالتناظر المنطقي

يمضي النص القرآني في تفكيك دعاوى العصمة المطلقة لأولي الأمر من خلال صياغة شرطية واضحة ومغلقة الدلالة في قوله تعالى فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول، وهنا يتجلى التناظر المنطقي في بنية الخطاب؛ إذ إن واو الجماعة في قوله تنازعتم تعود على مجموع المخاطبين في صدر الآية، وهم المؤمنون وأولي الأمر معاً، فالتنازع لغة هو الخصومة الشديدة التي ينتزع فيها كل طرف الحجة لنفسه، ووقوع التنازع بين أولي الأمر والمؤمنين، أو بين أولي الأمر أنفسهم، هو إقرار قرآني صريح بوجود الطبيعة البشرية القابلة للخطأ والسهو واختلاف وجهات النظر والاجتهاد في فهم النوازل، ولو كان أولي الأمر معصومين من الخطأ والزلل لامتنع التنازع معهم عقلاً ونظاماً، ولكان فرض التنازع في النص لغواً يتنزه عنه كتاب الله، والأكثر دهاءً وإحكاماً في بنية النص هو طريقة صياغة أمر الرد عند حصول هذا التنازع، حيث قال سبحانه فردوه إلى الله والرسول ولم يقل وردوه إليهم أو إلى أولي الأمر معكم، فإخراج أولي الأمر من جهة المردّ وحصر المرجعية العليا عند التنازع في الله والرسول وحدهما هو النقض الساحق لدعاوى العصمة والحصر الغيبي، لأن المعصوم لا يُنازَع ولا يُترك قوله ليُرَدَّ إلى غيره، بل يكون قوله هو الفصل المنهي للنزاع، فدل هذا الاستبعاد النظامي لأولي الأمر في مقام الرد على أنهم بشر يجتهدون ويخطئون ويتنازعون، وأن مرجعيتهم تنفيذية تابعة تخضع دوماً لمعيارية قطعي الصدور والبيان المتمثل في القرآن الكريم والسنة الرسولية المأثورة والمنقولة بالتبليغ.

الاستدلال التلازمي بآية الاستنباط والوجود الحي

إن الصورة النظامية لأولي الأمر تزداد وضوحاً وجلاءً بالانتقال إلى موضع آخر من السورة نفسها يفسر مدلولهم تفسيراً حركياً حياً، وذلك في قوله تعالى ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم، فهذا الموضع يؤسس لقاعدة التلازم بين مفهوم أولي الأمر وبين ملكة الاستنباط، والاستنباط في جذر اللفظ اللغوي والمادي مشتق من نَبَطَ الماء إذا استخرجه من قاع البئر بعد خفائه، فهو عملية عقلية بشرية واعية تعتمد على بذل الجهد والنظر الثاقب لاستخراج الأحكام والحقائق الخفية في النوازل المتجددة، وسياق الآية يتحدث عن نازلة حية ومباشرة تمس أمن المجتمع المسلم أو خوفه، وهي قضايا ميدانية متغيرة لا تنقطع، والمطالبة برد هذه الأخبار والنوازل إلى أولي الأمر للاستنباط تدل دلالة قاطعة على وجوب كينونتهم أحياءً يباشرون واقع الناس ويتحسسون مشاكل العصر، وهذا ينقض نقضاً باتاً دعاوى حصر أولي الأمر في الموتى أو الغائبين، إذ كيف يمكن للأمة في عصرنا الحاضر أو العصور السابقة أن ترد نوازلها السياسية والاقتصادية والعسكرية المعقدة والمتجددة إلى أئمة رحلوا عن الدنيا؟ وكيف يستنبط من في القبر أمراً يتعلق بأمن وخوف معاصر وجديد؟ إن حصر

المفهوم في ذوات غائبة يحول النص القرآني إلى عطل ويقود الأمة إلى الفوضى والتعطيل الإجرائي، مما يثبت نظاماً أن أولي الأمر هم فقهاء الأمة وعقلاؤها وقادتها العدول الأحياء في كل عصر، والذين يملكون أدوات النظر والتعقل السليم لاستنباط الحلول وحفظ النظام العام وتسيير دفة الحكم والقضاء بما يوافق الوحي الخاتم.

نقض الملازمة العقلية الأصولية وتقويم المفهوم

في سياق بناء هذا التصور القرآني الجديد، يصبح من الضروري نقض وتفكيك واحدة من أكبر القواعد الاعتباطية التي رسختها المدارس الأصولية والكلامية، وهي مقولة كل ما حكم به الشرع حكم به العقل، أو ادعاء الملازمة العقلية المطلقة بين حكم العقل وحكم الشرع بهدف إضفاء صبغة قدسية على القوانين الوضعية أو الآراء البشرية، وهذه الملازمة مدخولة وباطلة بالضرورة لقصور العقل البشري المحدود وعجزه التام عن الإحاطة بجنس التشريع الإلهي وغاياته الغيبية وتفاصيله التعبدية، فالعقل البشري لم يوجب الصيام تلازماً، ولم يحرم الخمر ابتداءً من تلقاء ذاته دون بيان رسالي، بل إن طغيان النفس البشرية وأنانيتها كثيراً ما يحجبان العقل عن الرؤية الحكيمة، فأنزل الله الشرع على لسان رسله علاجاً للنفس وكشفاً للشبهات، والخلط هنا يكمن في عدم التفريق بين الملازمة الشرعية الجعلية التي يضعها المشرع سبحانه بالطرد كاشتراط الطهارة للصلاة، وبين الملازمة العقلية المحضة كإستحالة اجتماع النقيضين، ولو كان العقل مستقلاً بإدراك تفاصيل الوجوب والحرمة لانتفت الحاجة لبعثة الأنبياء والرسل، ولأصبح البشر مستغنين بعقولهم عن هداية السماء، والقرآن الكريم حين يخاطب العقل في مواضع شتى بقوله لقوم يعقلون أو أفلا يتفكرون، فإنه لا يجعله نداً منشئاً للحكم ومساوياً لعقل المشرع المحيط، بل يجعله أداة واعية لتدبر الوحي واستيعاب مراميه والتزام حدوده، ومن هنا يجب تقويم وتصحيح هذه المقولة الاعتباطية وتنزيه الذات الإلهية بالإقرار بأن العقل البشري قاصر يدرك من غايات الشرع ومصالحه شيئاً وتغيب عنه أشياء، وأن طاعة القوانين الوضعية المنظمة للمجتمع، كإشارات المرور وتنظيمات الإدارة والمحاكم، هي التزام تقتضيه شروط العرف والعقل للحفاظ على النظام العام ومنع الفوضى والخراب والقتل، وليست أحكاماً شرعية غيبية تستلزم العصمة فيمن وضعها، فشتان بين الإلزام العرفي العقلي لحفظ الحياة، وبين التشريع الإلهي التعبدي المنزّل من عند الله تعالى تبياناً لكل شيء وموعظة للمتقين.

الخلاصة النظامية

ينتهي الفحص البنيوي لآية الطاعة إلى إعادة النص إلى موضعه الصحيح داخل إطار النظام القرآني المحكم، فالآية الكريمة تؤسس لمنظومة الحكم الرشيد وتداول التدبير في المجتمع المسلم بناءً على قيم الأمانة والعدل، وتثبت بالتضافر اللغوي والصرفي والسياقي أن أولي الأمر هم

خيار الأمة من القادة والعلماء والقضاة والمسؤولين ورجال الدولة - بلغة عصرنا الحاضر - الذين يتولون إدارة شؤون الناس في كل عصر، وأن طاعتهم واجبة بالتبعية لا بالأصالة ومشروطة بالعدالة الاجتماعية، ومقيدة بالالتزام بحدود الكتاب والسنة، وليست شيكاً على بياض يقرر مقاماً غيبياً أو عصمة تكوينية لأحد من الخواص, قد أثبت الجريان القرآني حتمية التنازع معهم، والأمر برد النزاع إلى الله والرسول دون أولي الأمر، وحصر ملكة الاستنباط في شؤون الأمن والخوف بحركتهم الحية والمباشرة بين الناس، كلها براهين قاطعة تهدم دعاوى الحصر المذهبي والتعطيل التراثي وتؤكد أن القرآن الكريم كتاب هداية ونظام حَيّ صالح لإقامة مجتمعات بشرية عادلة ومستقرة، بعيداً عن إسقاطات الروايات المتناقضة والسيولة التأويلية التي تخرج المفردات عن حقولها الدلالية وتحرف آيات الله عن مواضعها الأصلية.

الفصل الثالث عشر: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ

هندسة السياق

قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ إنّ القرآن جسد واحد لا تُفصل أعضاؤه ولا تُنقل مفاصله من مواضعها, والآية واقعة في قلب دائرة خطابية موجهة إلى أهل الكتاب، تبدأ بقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ وتنتهي بقوله ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ وما بينهما هو موضع البلاغ الذي أُمِر الرسول بتبليغه، لا خارج عنه ولا منفصل عنه لأن النَّسَق مغلق والآيات متعلقة بالأسباب بالنتائج، فلا يجوز نقل الخطاب من أهل الكتاب إلى غيرهم بلا قرينة، ولا يجوز تحويل البلاغ من مضمون السياق إلى مضمون آخر لا يشهد له اللفظ ولا التركيب ولا الجوار.

طبيعة البلاغ في ضوء الإسناد

وإذا استُعيدت بنية الجملة على ضوء طبقة الإسناد، ظهر أن الأمر بالتبليغ متعلق بما أُنزل، وأن ما أُنزل هو ما سيأتي بعد كلمة ﴿قُلْ﴾ لأن الأمر بالقول هو أداة إخراج للمضمون، فالمعنى: بلّغ ما أُنزل إليك وها هو المنزل: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فهذه هي الرسالة، وهذا هو البلاغ، وهذا هو المضمون الذي لو لم يُبلَّغ لكان عدم تبليغه نقضًا لرسالة الله، لأن مقام الشرط هنا مقام بيان، وما سكت عنه النص لا يجوز إثباته من خارجه، وإلا اختل النظام.

الإشكال المطروح

قيل: إذا كانت الرسالة التي أُمر الرسول بتبليغها في هذا الموضع خاصة بأهل الكتاب، وهي قول الله تعالى ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ .... وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فكيف يعلّق

الله عليها قوله ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾؟ وهل يُعقل أن تكون رسالة السماء كلها متوقفة على تبليغ هذا الإعلان وحده؟ وكيف يُقال للرسول في آخر الدعوة: إن لم تُبلّغ هذا الخطاب الخاص فما بلّغت الرسالة، مع أن الرسالة العامة قد بُلّغت منذ أول يوم؟

نقض الإشكال

إن هذا الإشكال مبني على تصور خاطئ لطبيعة الرسالة، إذ ظنّ أن الرسالة طبقة واحدة بينما الرسالة في القرآن طبقات، ولكل طبقة باب ولكل باب حكم،ولكل حكم دائرة, والآية هنا ليست في مقام أصل الرسالة بل في مقام إتمام الرسالة في باب أهل الكتاب، لأن سورة المائدة سورة الختام، وفيها إغلاق الدائرة العقدية التي بدأت منذ البقرة وآل عمران والنساء وفيها إقامة الحجة الأخيرة على اليهود والنصارى قبل ختم الوحي. فكان هذا البلاغ شرطًا في اكتمال الحجة عليهم، لا شرطًا في أصل الرسالة، ومن لم يبلّغ هذا الباب لم يُغلقه ومن لم يُغلقه لم تتم الرسالة في حقهم، فيصح نفي التبليغ هنا نفيًا للكمال لا نفيًا للأصل كما في قوله تعالى ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ فالمعنى: إن لم تُبلّغ هذا الإعلان الأخير، فقد بقي وجه الرسالة المتعلق بهم ناقصًا ولم تتم الحجة عليهم، لا أن الرسالة كلها لم تُبلّغ, وهكذا يزول الإشكال ويستقيم النسق ويظهر أن الآية في إتمام باب مخصوص من الرسالة، لا في أصل الرسالة كلها.

سلطان الظاهر ونقض دعوى الولاية

وإذا نُظر إلى الآية من جهة طبقة الظاهر، امتنع حملها على الولاية، لأن الولاية ليست مذكورة في اللفظ ولا في السياق ولا في الجوار ولا في النظم ولا في أي قرينة لفظية أو تركيبية، بل إن حملها على الولاية يستلزم اقتطا ع الآية من محيطها ونقل المخاطَب من أهل الكتاب إلى المسلمين، وتحويل البلاغ من خطاب إصلاحي لليهود والنصارى إلى خطاب داخلي لا علاقة له بالسياق، وهذا نقض لسلطان الظاهر وخرق لطبقة العلاقات البينية وإبطال لوحدة السورة، وهو ما يمنعه النظام القرآني منعًا باتًا.

الدلالة التكوينية للفعلين بلّغ ويعصم

وإذا نُظر إلى الآية من جهة طبقة الجذر المادي، ظهر أن الفعل ﴿بَلِّغْ﴾ يحمل طاقة الحركة من الداخل إلى الخارج، فهو إخراج للمضمون من حيز العلم إلى حيز الإعلان، وأن الفعل ﴿يَعْصِمُكَ﴾ يحمل معنى المنع والوقاية، لا معنى الحماية من القتل كما توهم الموروث، لأن العصمة في أصلها المادي هي المنع من التأثير، لا المنع من الموت، فالمعنى: يمنعك الله من أن يصدّك الناس عن تبليغ هذا الخطاب، لا أنه يمنعك من ان تموت او تقتل، لأن الموت سنة جارية، وقد مات الأنبياء قبله وبعده، فلا يجوز حمل اللفظ على معنى يناقض سنن الوجود.

طبيعة العصمة في سياق أهل الكتاب

وإذا نُظر إلى الآية من جهة طبقة السياق، ظهر أن العصمة هنا متعلقة بردود فعل أهل الكتاب، لأن الخطاب الذي سيُبلَّغ صادم لهم، يهدم دعواهم ويكشف زيف التزامهم بكتبهم, ويضعهم أمام حقيقة أنهم ليسوا على شيء حتى يقيموا ما أنزل الله, فكان من الطبيعي أن يُطمئن الله رسوله بأن الناس لن يمنعوه من أداء هذا البلاغ وأن مهمته ستتم وأن الرسالة ستصل وأنه لا سلطان لأحد على إيقاف هذا الإعلان.

القانون السنني في إقامة الكتاب

وإذا نُظر إلى الآية من جهة طبقة القانون السنني، ظهر أن البلاغ هنا قانون إصلاحي موجَّه إلى أهل الكتاب، يقرر أن الدين لا يقوم بالانتساب، ولا بالهوية، ولا بالاسم، بل بإقامة الكتاب، وأن كل أمة لا تقيم كتابها فهي ليست على شيء، وأن هذا القانون يجري على اليهود والنصارى كما يجري على المسلمين، لأن القرآن لا يخصّ قومًا دون قوم، ولا يضع معيارًا لغيرهم دونهم، بل يجعل الكتاب هو الميزان، ومن ترك كتابه فقد كفر به، والكفر هنا تغطية لا جحود، لأن من ترك كتابه ظهرًا فقد غطّى نوره، وأسقط حجيته، ونقض عهده.

النتيجة النظامية

وهكذا يتبين أن الآية جزء من دائرة خطابية واحدة، وأن الرسالة التي أُمر الرسول بتبليغها هي إعلان الحقيقة لأهل الكتاب، وأن العصمة هي منع الناس من صدّه عن هذا البلاغ، وأن حمل الآية على الولاية أو على تبليغ الرسالة العامة خروج عن نظام القرآن واقتطاع للسياق وتحريف لموضع الآية وإدخال في النص ما ليس منه، وهو ما يمنعه الدستور الهرمي منعًا قاطعًا وبذلك يكتمل البناء وتستقيم الدلالة ويظهر النسق وتنكشف الرسالة ويثبت أن القرآن كتاب محكم لا يقبل العبث وأن آياته لا تُنقل من مواضعها ولا تُفسَّر بما يخالف نظامها.

الفصل الرابع عشر: آية الولاية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ... وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾

إن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ واقع في قلب منظومة محكمة تتحدث عن الولاية والانتماء والبراءة والاصطفاف العقدي، وقد سبقه النهي الصريح عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، ولحقه الحديث عن حزب الله وغلبته، فالسياق كله دائرة واحدة مغلقة لا تقبل اقتطاعًا ولا نقلًا ولا إدخالًا لعنصر غريب عنها، وكل محاولة لإخراج الآية من هذا البناء هي خرق للنظام القرآني واعتداء على وحدة الخطاب.

افتتحت الآية بأداة الحصر ﴿إِنَّمَا﴾ لإغلاق جميع مسارات الولاية الخارجة عن هذا النسق، فالمقصود ليس تعداد أولياء بل رسم الجهة الوحيدة التي تنتمي إليها ولاية المؤمن، جهة واحدة لا تتعدد ولا تتشظى، تبدأ بالله ثم برسوله ثم بجماعة المؤمنين الذين تحققت فيهم أوصاف الإيمان العملية ولذلك جاء لفظ ﴿وَلِيُّكُمُ﴾ بصيغة المفرد رغم تعدد المذكور بعدها ، لأن الولاية هنا ولاية جهة واحدة لا ولاية أشخاص متفرقين.

الجمع الصريح وإبطال دعوى الفرد

ثم جاء قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالجمع الظاهر الذي لا يحتمل فردًا واحدًا إلا بتعسف، ثم أعقبه بجمع آخر في قوله ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ثم ختم بقوله ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، فجميع البنية النحوية قائمة على الجمع من أول الوصف إلى آخره، وهذا وحده كاف لإسقاط كل محاولة لجرّ الآية إلى فرد واحد، لأن حمل الجمع المتتابع على واحد هو إلغاءٌ للظاهر، والظاهر هو الحاكم الأول في نظام القرآن، ولا يُرفع إلا بقرينة قطعية من النص نفسه، لا بروايات متأخرة ولا أخبار متنازعة.

الركوع حال جماعي لا واقعة فردية

والركوع هنا حال من جماعة المؤمنين أثناء وصفهم التعبدي، فهو خضوع جماعي وانقياد جماعي وصورة إيمانية عامة، لا واقعة تاريخية مخصوصة ولا حركة فردية يُبنى عليها أصل عقدي، فالآية ترسم هيئة جماعة مؤمنة، لا مشهد رجل واحد يمد خاتمه في الصلاة، ومن يحوّل الحال الجماعي إلى حادثة فردية فقد عطّل نظام الحال وقطع السياق وأدخل في النص ما ليس منه.

إشكال التخصيص القسري

قالت طائفة إن الآية نزلت في رجل شخص معين، وإن الجمع يراد به المفرد، وإن الركوع يراد به تلك الحركة الطقوسية الخاصة، وإن الولاية هنا ولاية منصب لا ولاية انتماء، وإن النص القرآني ترك التصريح بالاسم ليُفهم من روايات لاحقة، وهذا القول ليس تفسيرًا بل عملية اقتلاع للنص من موضعه، وتحويله من دائرة ولاية الإيمان للمؤمنين إلى دائرة التعيين السياسي، وهو تحويل اعتباطي لا يشهد له لفظ ولا تركيب ولا سياق.

نقض الإشكال وفضح الخلل المنهجي

هذا القول يصطدم أولًا بظاهر النص، لأن القرآن لم يستعمل لفظًا واحدًا يدل على المفرد بل استعمل ثلاثة ألفاظ جمع متتابعة، ثم أكدها بضمير جمع، فصرف هذا كله إلى فرد واحد هو إلغاء للظاهر، وإلغاء الظاهر إلغاء للبيان، وإلغاء البيان إلغاء للتكليف, فاحذر وانتبه.

ويصطدم ثانيًا بالسياق، لأن الآيات قبلها وبعدها - راجعها - تتحدث عن اليهود والنصارى والمؤمنين وحزب الله، لا عن تعيين إمام ولا عن نصب خليفة، والسياق إذا أغلق على موضوع لم يجز فتحه على موضوع آخر بلا قرينة، ومن يفعل ذلك فقد نقض وحدة السورة.

ويصطدم ثالثًا ببنية الحصر، لأن الحصر هنا مقابل للنهي السابق عن ولاية أهل الكتاب، فكما أن النهي كان عن جماعات، كان البديل جماعة، لا فردًا واحدًا، وإلا لكان الحصر انتقالًا مفاجئًا من جماعة إلى فرد بلا رابط وهذا عبث لغوي, وهو ما لا يفعله القرآن.

ويصطدم رابعًا بسلطان الظاهر، لأن ظاهر القرآن هو الحجة، ولا يجوز رفع اليد عنه بروايات متناقضة، ولا يجوز جعل الرواية حاكمة على القرآن بل هو الحاكم على الرواية، ومن عكس الميزان فقد جعل الموروث ميزانًا للوحي، وهذا قلب للمرجعية.

ولو كان المراد فردًا بعينه لصرّح به القرآن كما صرّح بأسماء أقل شأنًا، ولما ترك أصلًا عقديًا بهذا الحجم العظيم كما زعموه معلقًا على روايات ظنية الصدور، فالقرآن لا يبني العقائد على الإبهام والتخفي، ولا يترك الأصول للظنون، ولا يجعل الإمامة في طيّ جمع يراد به المفرد.

الخلاصة المحكمة

الآية ليست نصًا على فرد ولا تقريرًا لمنصب ولا تعيينًا لقيادة مخصوصة, بل هي رسم لدائرة الولاية الشرعية بعد النهي عن ولاية أهل الكتاب، دائرة تبدأ بالله ثم برسوله ثم بجماعة المؤمنين الذين تجلت فيهم أوصاف الإيمان العملية, أما تحويل الآية إلى نص على شخص واحد فهو تخصيص قسري، واقتطاع للسياق، وتعطيل للظاهر، وإخضاع للقرآن لروايات خارجة عنه، وهو تأويل لا يقبله اللسان، ولا يشهد له السياق، ولا يقرّه النظام القرآني المحكم.

الفصل الخامس عشر: النبأ العظيم وفضح صناعة التأويل المُشخَّص

افتتحت السورة باستفهام تقريري يراد به إيقاظ الوعي من غفلته، وتعجيب السامع من أمر جلل شغل الناس وأثار بينهم الجدل، فقال تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ثم جاء الجواب الحاسم ﴿عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾، والنبأ في لسان العرب ليس خبراً عابراً، بل خبر ذو ثقل وجودي، خبر يغيّر المصير، ويقلب الموازين، ويُبنى عليه الحساب والجزاء، ولذلك وصفه بالعظيم، لأن عظمته ليست في حجمه بل في أثره، لا في لفظه بل في نتائجه, ولم يترك القرآن هذا النبأ معلقاً في فراغ التأويل بل شرع مباشرة في بيان حقيقته عبر السياق المتصل، فانتقل إلى الأرض والجبال والليل والنهار والخلق والبعث والنفخ في الصور والحساب والجنة والنار، فصار السياق نفسه

تفسيراً للنبأ، وصار النبأ العظيم هو هذه الحقائق الكونية والأخروية التي يقوم عليها الإيمان، لا شخصاً ولا نسباً ولا تاريخاً.

سلطان السياق وإغلاق باب التخصيص

إن أول ما يفرض نفسه على القارئ أن السورة لم تذكر اسماً ولم تشر إلى شخص ولم تلمّح إلى إمام أو قائد أو نسب بل اتجهت منذ أولها إلى قضايا الخلق والبعث والجزاء، فلو كان المراد شخصاً لكان البيان القرآني يذكره أو يصفه أو يلمّح إليه، لأن القرآن لا يبني العقائد على المخاتلة، ولا يترك الأصول العقدية معلّقة على روايات متأخرة، ولا يجعل مصير الأمة متوقفاً على تأويل خارج السياق, فالنبأ العظيم في سلطان السياق هو الوحي والبعث والحساب لا الأشخاص، لأنهم لا يدخلون في باب النبأ العظيم ولا يترتب على معرفتهم علم يقيني يوم القيامة بينما حقائق الغيب هي التي سيعلمها الناس عند وقوعها، ولذلك قال تعالى ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ وهذا الوعيد لا ينسجم مع خلاف تاريخي حول رجل بل ينسجم مع انكشاف الحقائق الكبرى التي أنكروها.

التأويل المُشخَّص ومأزق النص

ذهبت الامامية إلى أن النبأ العظيم هو الإمام علي عليه السلام وأن الاختلاف المذكور هو الاختلاف فيه وهذا القول ليس تفسيراً بل عملية اقتلاع للنص من موضعه، لأنه ينقل الآية من عالم الغيب إلى عالم الأشخاص، ومن دائرة العقيدة إلى دائرة التاريخ، ومن سياق القيامة إلى سياق السياسة، وهذا انتقال لا يشهد له لفظ ولا تركيب ولا سياق, فالآية تتحدث عن نبأ سيعلمه الناس عند وقوعه، فهل كان علي مجهولاً حتى يُعلم به يوم القيامة؟ وهل كان الناس يختلفون في وجوده حتى يأتي يوم يعلمون؟ وهل يهدد القرآن الكافرين بأنهم سيعلمون منزلة رجل؟ هذا قلب للبيان القرآني، وتحويل للسورة عن موضوعها، وإدخال لما ليس منها في بنيتها.

نقض التفسير المُشخَّص من جذوره

إن حمل النبأ العظيم على شخص واحد يصطدم بأصول البيان القرآني من جهات متعددة لا يمكن تجاوزها:

أولها: أن اللفظ مطلق والتخصيص يحتاج إلى قرينة من النص ولا قرينة هنا بل السياق كله ضد التخصيص.

وثانيها: أن السورة غيبية كونية، بينما الشخص التاريخي ليس غيباً ولا كوناً بل واقع مشهود، فلا يستقيم إدخاله في بنية السورة.

وثالثها: أن الاختلاف المذكور اختلاف في النبأ نفسه لا في الأشخاص، ثم أعقبه تهديد بالعلم اليقيني عند انكشاف الحقيقة, وهذا لا ينسجم إلا مع البعث والجزاء والوحي.

ورابعها: أن القرآن إذا أراد تقرير أصل عقدي محوري فإنه يصرّح به، ولا يتركه في طيّ لفظ مبهم، ولا يعلّقه على روايات ظنية، ولا يجعل العقائد الكبرى رهينة أخبار متأخرة.

وخامسها: أن تحويل النبأ العظيم إلى شخص واحد هو تخصيص قسري، وقطع للسياق، وتعطيل للظاهر، وإخضاع للقرآن لروايات خارجة عنه، وهذا منهج مرفوض في نظام البيان القرآني.

الخلاصة القاطعة

النبأ العظيم ليس شخصاً ولا إماماً ولا نسباً ولا تاريخاً، بل هو الوحي والبعث والحساب وسائر حقائق الغيب التي قامت عليها السورة من أولها إلى آخرها، وقد تكفّل السياق ببيان المراد، فربط النبأ بآيات القدرة والخلق ثم بأحداث القيامة والجزاء، فصار المعنى محكماً بنفسه، لا يحتاج إلى جرّه إلى الأشخاص ولا إلى تحميله ما لا يحتمله اللفظ ولا السياق. وكل محاولة لتحويل النبأ العظيم إلى شخص بعينه فهي محاولة مُشخَّصة، واعتداء على نظام السورة، وإخراج للآية من ميدانها الذي وضعها الله فيه، ولذلك لا يشهد له نُظم القرآن ولا يجري عليه سلطان البيان.

الفصل السادس عشر: خير البرية وفضح صناعة التفسير المُشخَّص

قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ وجاء هذا الحكم في خاتمة سورة البينة بعد أن عرضت السورة من أولها إلى آخرها ميزان التفاضل بين البشر، ميزانًا لا يقوم على الأنساب ولا على الانتماءات ولا على الأشخاص، بل على معيار واحد لا يتبدل: الإيمان والعمل الصالح لا غير, افتتحت السورة ببيان حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ثم تحدثت عن مجيء البينة ثم ذكرت تفرق الناس بعد ظهور الحق ثم أمرت بإقامة الدين وإخلاص العبادة ثم ختمت ببيان المصير النهائي للفريقين، فكان الختام منسجمًا مع كل ما سبقه لا خروج فيه ولا التفاف،فقال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فجعل الوصف هو مناط الحكم، لا الاسم، ولا النسب، ولا الانتماء.

سلطان السياق وإسقاط الاحتكار

إن أول ما يواجه القارئ أن القرآن لم يقل إن فلانًا خير البرية ولم يقل إن جماعة مخصوصة خير البرية بل قال ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ فعلق الحكم على وصفين ظاهرين

وجعل الوصف هو الباب الذي يدخل منه الحكم ومن جعل الوصف بابًا فقد أغلق باب التخصيص، لأن الوصف يجري مع وجوده وينتفي مع انتفائه ولا يختص بأحد دون آخر, ولو كان المراد جماعة مخصوصة لا يشاركها غيرها في هذا الوصف لكان ذكر الإيمان والعمل لغوًا لا حاجة إليه، لأن التخصيص حينئذ يكون بالاسم لا بالوصف، وبالشخص لا بالصفة، وبالانتماء لا بالعمل، وهذا ما لا يفعله القرآن.

البَرِيَّة وصف للخلق كله لا لفئة مخصوصة

والبرية في لسان القرآن هي الخلق جميعًا فقول الله تعالى ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ هو حكم على خير الخلق لا على خير فئة من الخلق، ولا على خير جماعة دون جماعة بل على خير من تحققت فيه شروط الإيمان والعمل الصالح وكما قال قبلها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ فجاء عامًا في أصناف الكافرين، جاء مقابلُه ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ عامًا في أصناف المؤمنين فالبنية كلها قائمة على المقابلة بين صنفين عقديين لا بين أشخاص تاريخيين.

التفسير المُشخَّص ومأزق النص

ذهبت الامامية إلى أن المراد بخير البرية عليّ وشيعته، وجعلت الآية حكراً على جماعة بعينها، وهذا القول ليس تفسيرًا بل عملية استيلاء على النص، لأنه لا يكتفي بإضافة مصداق بل يلغي عموم اللفظ، ويحوّل الوصف المفتوح إلى عنوان مغلق وينقل الحكم من دائرة الإيمان والعمل إلى دائرة الأشخاص والانتماءات، وهذا انتقال لا يشهد له لفظ ولا تركيب ولا سياق, فالآية لم تذكر اسمًا ولم تشر إلى نسب ولم تلمّح إلى جماعة بل جاءت في سياق عقدي محض، يتحدث عن أصناف البشر يوم القيامة لا عن تعيينات سياسية أو مذهبية معينة سلفا.

نقض التفسير المُشخَّص من جذوره

إن حمل الآية على شخص بعينه أو جماعة مخصوصة يصطدم بأصول البيان القرآني من جهات متعددة:

أولها: أن الآية مبنية على الوصف لا على الاسم وكل حكم بُني على الوصف يجري مع الوصف وجودًا وعدماً ولا يختص بأحد دون أحد.

وثانيها: أن السورة كلها تتحدث عن أهل الكتاب والمشركين والمؤمنين بوصفهم أصنافًا عقدية ولم تنتقل في أي موضع منها إلى تعيين أفراد مخصوصين، فإدخال الأفراد في هذا السياق هو اقتطاع للسورة من موضوعها.

وثالثها: أن جعل خير البرية حكراً على جماعة بعينها يفرغ ألفاظ الإيمان والعمل الصالح من وظيفتها البيانية ويجعل وجودها في الآية لغواً لا حاجة إليه، لأن الحكم حينئذ يكون بالهوية لا بالعمل وبالانتماء لا بالإيمان، وهذا نقض للميزان الذي وضعه القرآن.

ورابعها: أن القرآن إذا أراد تقرير أصل عقدي محوري فإنه يصرّح به ولا يتركه في طيّ الظنون، ولا يعلّقه على روايات خارجة عن السياق ولا يجعل العقائد الكبرى رهينة أخبار ظنية بل يجعلها في صلب البيان القرآني.

وخامسها: أن التفسير المُشخَّص يعطل ظاهر النص ويستبدله بمرويات متأخرة بينما الأصل أن تكون الرواية تابعة للقرآن لا حاكمة عليه ومن جعل الرواية حاكمة على القرآن فقد نقض المرجعية القرآنية من أصلها.

الخلاصة القاطعة

إن قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ حكم عام مطلق على كل من حقق الإيمان وعمل الصالحات لأن السورة من أولها إلى آخرها قائمة على المقابلة بين الكفر والإيمان وبين أهل النار وأهل الجنة، وبين شر البرية وخير البرية، فكان الختام منسجمًا مع البناء كله, أما تحويل الآية إلى حكم خاص بشخص معين أو جماعة مخصوصة فهو تفسير مُشخَّص يقطع الآية عن سياقها وينقلها من دائرة الأوصاف القرآنية العامة إلى دائرة التعيين التي لم ينطق بها النص ولذلك لا يشهد له نظم السورة ولا سلطان البيان القرآني بل هو تأويل قسري لا يقوم أمام الدستور الهرمي ولا أمام حجية الظاهر ولا أمام وحدة السياق

الفصل السابع عشر: موضع قوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾

قال تعالى ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾، وجاء هذا الإعلان الإلهي في قلب مشهد كوني رهيب، يبدأ بتمرّد إبليس، ويمتد إلى طلب الإمهال، وينتهي بإعلان الحرب على بني آدم، ثم يأتي الجواب الإلهي الحاسم الذي يقطع كل جدل: هذا هو الطريق الذي يجري عليه قضائي، وهذا هو النظام الذي لا يتبدل، وهذا هو القانون الذي لا يُعطَّل، صراطٌ مستقيمٌ عليّ، أي في حكمتي وقضائي وعدلي، لا في أشخاص البشر ولا في نزاعات التاريخ.

سلطان السياق وفضح التلاعب بالضمير

إن اسم الإشارة ﴿هَذَا﴾ لا يعود إلى شخص ولا إلى إمام ولا إلى اسم بل يعود إلى النظام الذي شرحه السياق قبلها: الغواية، الاتباع، الاستثناء، الجزاء ثم جاء قوله ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ ليقرر أن هذا النظام هو الطريق الذي أوجبه الله على نفسه، طريق عدل لا يحابي أحدًا، ولا ينحرف لأجل أحد، ولا يتلوّن بالانتماءات، طريقٌ لا سلطان لإبليس فيه على المخلصين ولا نجاة للغاوين منه.

والضمير في ﴿عَلَيَّ﴾ ضمير المتكلم الإلهي، ظاهرٌ في الخطاب، محكمٌ في السياق، لا يحتمل نقله إلى اسم شخص إلا بعملية اقتلاع لغوي لا تقبلها السليقة العربية ولا نظام القرآن.

صناعة تُخالف اللغة والسياق والعقل

ذهبت الامامية إلى أن قوله تعالى ﴿عَلَيَّ﴾ هو إشارة إلى اسم علي وأن الصراط المستقيم هو شخص واحد، وأن الآية خرجت من سياقها الكوني لتصبح نصًا على إمامة فرد, وهذا القول ليس تفسيرًا بل عملية تحريف لغوي، لأنه يقوم على انتزاع كلمة من سياقها ثم تحميلها معنى لا علاقة له بالبناء القرآني ثم إلصاقها بشخص لم يذكره النص ولم يشر إليه ولم يلمّح له.

فالآية تتحدث عن إبليس وعن عباد الله وعن الغاوين وعن جهنم وعن سلطان الشيطان وعن قانون العدل الإلهي، فكيف يُعقل أن تُقحم فجأة في هذا السياق قضية إمامة شخص؟ وكيف يُعقل أن يتحول خطاب كوني عن الغواية والجزاء إلى إشارة خفية إلى رجل؟ هذا ليس تفسيرًا بل نقلٌ قسري للنص من مجاله إلى مجال آخر.

السياق كله لله وإبليس والعباد والجزاء ولا وجود فيه لأي انتقال إلى البشر أو الأسماء ومن يزعم ذلك فقد قطع الآية من جسدها، وأسقط سلطان السياق, الضمير في ﴿عَلَيَّ﴾ ضمير المتكلم الإلهي، ولا توجد في الآية ولا في السورة ولا في القرآن كله قاعدة لغوية تسمح بنقل ضمير المتكلم إلى اسم عَلَم، وهذا قلب للغة لا يقبله عربيٌّ واحد, كما ان الآية التالية مباشرة تشرح

الصراط ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ فالصراط هو طريق العدل الإلهي الذي يميز بين المخلصين والغاوين لا طريق شخص ولا ولاية بشر, فلو أراد الله الإشارة إلى شخص لصرّح به كما صرّح بأسماء أقل شأنًا، أما تعليق أصل عقدي على كلمة واحدة في سياق إبليس فهو تعطيل للبيان القرآني, عملية التشخيص هي تحويل القرآن من كتاب هداية إلى كتاب شيفرات، ومن بيان مبين إلى ألغاز، وهذا نقض لطبقة حجية الظاهر التي يقوم عليها الدستور الهرمي.

الخلاصة

إن قوله تعالى ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ إعلان إلهي عن قانون العدل الذي يحكم مصير البشر، قانونٌ لا سلطان لإبليس فيه على المخلصين، ولا نجاة للغاوين منه، وقد فسر السياق نفسه هذا الصراط، فلم يترك فراغًا يحتاج إلى ملئهِ بأسماء معينة, وجرّ الآية إلى شخص خارج عن المنظومة القرانية فهو تلاعب فاضح مكشوف, واعتداء على اللغة وقطع للسياق وتعطيل للنظم وإخراج للآية من ميدانها الذي وضعها الله فيه الى ميدان الطائفية، وذلك لا يشهد له القرآن ولا يقبله نظام البيان.

الفصل الثامن عشر: آية المودّة في القربى

فضح صناعة التحريف

قال تعالى:﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ هذه الآية ليست بابًا مفتوحًا للتأويلات الطائفية ولا ساحةً لتثبيت الانتماءات ولا جسراً لتمرير أسماء لم يذكرها القرآن بل هي جزء من منظومة رسالية محكمة تُنَزِّه مقام النبوّة عن كل شبهة منفعة،وتقطع الطريق على كل محاولة لربط الرسالة بمكاسب شخصية أو عائلية أو سياسية, ومن يخرج بالآية من هذا البناء إلى دائرة الأشخاص فقد هدم السياق وأسقط حجية البيان واعتدى على نظام السورة.

إنّ الآية افتتحت بنفي قاطع ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ هذا النفي ليس جملةً عابرة بل حدٌّ رساليٌّ صارم، قاعدةٌ مطّردةٌ في كل رسالات الأنبياء، قالها نوح وهود وصالح ولوط وشعيب ومحمد عليهم السلام جميعًا, فمن زعم أن النبي يطلب أجراً - ماديًا أو معنويًا - فقد نقض القرآن من أساسه، لأن الرسالة ليست صفقة ولا تبادل مصالح ولا علاقة شخصية بين النبي والناس بل هداية محضة من الله.

الاستثناء الذي لا ينقض الأصل

ثم جاء الاستثناء ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ والاستثناء هنا ليس نقضًا للنفي بل بيان أن المطلوب ليس أجراً بل خلقًا عامًا متمثل بصلة القربى, وهي قيمة إنسانية لا علاقة لها بالرسالة نفسها, فالمودّة في القربى ليست أجراً بل هي من مكارم الأخلاق, يطلبها القرآن من كل أمة تجاه

أقاربها, ولو كان المراد أشخاصًا معينين لذكرهم القرآن كما ذكر أسماء أقل شأنًا، ولما ترك أصلًا عقديًا بهذا الحجم معلقًا على لفظ عام لا يحدد اسماً ولا عدداً ولا نسباً, ان لفظ القربى في القرآن مطّرد في معنى القرابة والرحم، لا في معنى جماعة مخصوصة, وقد ورد في عشرات المواضع ولم يُرِد به القرآن مرة واحدة جماعة محددة بالاسم, فحمل اللفظ هنا على أشخاص معينة أو على بيت واحد هو تخصيص قسري لا يقوم على نص بل على رغبة مسبقة تُسقط على النص, ولا توجد في الآية قرينة واحدة - لا لفظية ولا تركيبية ولا سياقية - تدل على أن القربى هنا اسم عَلَم لجماعة معينة.

التفسير المُشخَّص هو انقلاب على البيان

التفسير المُشخَّص لم يبدأ من الآية ثم ينتهِ إلى الأشخاص بل بدأ من الأشخاص ثم عاد إلى الآية, فجُعلت القربى اسماً لعلي وفاطمة والحسن والحسين ثم توسع الأمر حتى تحولت الكلمة إلى عنوان مذهبي مغلق، مع أن النص لم يذكر واحداً منهم ! ولم يشر إليهم بإشارة ولم يجعل موضوعه بيان منزلة أحد بل كان الحديث كله عن طبيعة الرسالة وعلاقتها بالناس وقيمهم الانسانية.

الفارق بين الأمرين هو الفارق بين البيان والإقحام

إذا قيل إن معنى الآية هو "لا أطلب منكم أجراً على الرسالة... إلا أن تقدموا أجراً يتعلق بأقاربي" فهذا تناقض صريح في بنية الخطاب القرآني لأن الاستثناء حينئذ يصبح نقضاً للأصل، لا بياناً له, فالآية تصبح - بحسب هذا التفسير - هكذا "لا أطلب أجراً... إلا أجر المودة" وهذا قلب للمعنى وإبطال للنفي، وتعطيل لنسق القرآن.

ثم إن وحدة السياق في الآية لم تتوقف عند القربى بل انتقلت مباشرة إلى قوله تعالى ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا﴾ فعاد الخطاب إلى العموم مرة أخرى وعادت السورة إلى الحديث عن الأعمال والجزاء والسنن العامة, ولو كان المقصود إنشاء أصل عقدي قائم على أشخاص بعينهم لكان مقتضى البيان أن يستمر الحديث عنهم، لا أن يعود السياق فوراً إلى القواعد العامة التي تخاطب جميع المؤمنين, وهذا يؤكد أن الآية لم تغادر فضاء المبادئ العامة أصلاً، وإنما أُخرجت منه قسراً بواسطة التفسير المُشخَّص.

زبدة البيان

إن قوله تعالى ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ لا يتضمن تعييناً لشخص ولا تخصيصاً لبيت ولا إنشاءً لعقيدة قائمة على أسماء غير مذكورة, فاللفظ جاء مطلقاً والسياق جاء عاماً والرسالة جاءت منزّهة عن كل مقابل يعود بالنفع على صاحبها أو على خاصّتهِ, ومحاولة تحويل القربى إلى

عنوان حصري خاصّ باشخاص, فهو تخصيصُ بلا مخصِّص وإقحامُ لمعنى خارجيّ على نصّ محكمٍ ظاهرٍ في عمومه, وإعادة للأجر الذي نفاه صدر الآية في نحوٍ آخر, ولذلك فإن هذا المسلك ليس تفسيراً للنص بل تحريف متعمد عند صناعة تفسير مُشخَّص, يُقدّم فيه الموروث على البيان ويجعل الأشخاص مرجعاً للآية, بدلاً مِن أن تكون الآية هي المهيمنة والمرجع الأعلى.

الفصل التاسع عشر: وراثة الكتاب وفضح صناعة الاصطفاء المُشخَّص

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾

هذه الآية من أكثر الآيات التي تعرضت للاقتطاع من سياقها، إذ نُقل مركز الثقل فيها من الكتاب إلى الأشخاص ومن الرسالة إلى الأنساب ومن التكليف إلى الامتياز، حتى تحولت عند بعضهم من حديث عن ورثة الوحي إلى حديث عن أفراد معدودين, غير أن النظام القرآني لا يسمح بهذا النقل القسري، لأن الآية واقعة في سياق متصل موضوعه الكتاب لا الأشخاص والوحي لا السلالات، والرسالة لا الأنساب.

سلطان السياق وتحديد موضوع الآية

يبدأ السياق قبل الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾ ثم يقول: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ﴾ ثم يعقب مباشرة: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ﴾

فالسياق كله يدور حول الكتاب؛ تلاوةً، ووحياً، ووراثةً ولا يوجد في الآيات ما يشير إلى إمامة خاصة، ولا إلى نسب مخصوص، ولا إلى جماعة محددة بالاسم, ومن ثم فإن أول خرق للنظام القرآني يقع حين يُنتزع لفظ الاصطفاء من سياقه ويُعزل عن الكتاب الذي تعلق به, فالآية لا تتحدث عن وراثة أشخاص، بل عن وراثة كتاب، ولا تتحدث عن امتياز نسبي، بل عن حمل أمانة الوحي.

معنى وراثة الكتاب في النظام القرآني

إن وراثة الكتاب ليست مفهوماً مجهولاً في القرآن حتى يُحمَّل ما لا يحتمله. فقد تحدث القرآن عن أمم ورثت الكتاب قبل هذه الأمة، فقال: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ﴾ وقال: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِن بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾

تبين ان وراثة الكتاب لا تعني العصمة ولا الكمال المطلق ولا النجاة التلقائية بل تعني انتقال مسؤولية الوحي وميثاقه وحجته إلى قوم بعد قوم, فالمال يُورث والأرض تُورث والملك يُورث وكذلك

الكتاب يُورث غير أن وراثة الكتاب أعظم وأخطر من كل ذلك، لأنها ليست انتقال ملكية بل انتقال أمانة سماوية, ولهذا لم يجعل القرآن وراثة الكتاب دليلاً على الصلاح المطلق بل جعلها موضع ابتلاء ومحاسبة، لأن من حمل الكتاب قامت عليه الحجة أكثر من غيره.

من هم الذين اصطفاهم الله؟

هنا يبرز السؤال الذي جرى حوله النزاع: إن كثيراً من القراءات تبدأ من الأشخاص ثم تعود إلى الآية، بينما يقتضي المنهج القرآني أن يبدأ من الآية ثم ينتهي إلى الأشخاص إن دلت عليهم, والقرآن هنا لم يقل: ثم أورثنا الكتاب الأئمة, ولم يقل: ثم أورثنا الكتاب أهل البيت ولم يقل: ثم أورثنا الكتاب جماعة بعينها بل قال: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾

والإصطفاء هنا متعلق بوراثة الكتاب لا بمجرد التشريف فحسب, فهو اصطفاء لحمل الرسالة وأمانة الوحي، كما اصطفى الله من قبل أمماً لحمل كتبه.

ومن هنا فإن الاصطفاء الوارد في الآية أقرب إلى اصطفاء أمة القرآن لحمل الكتاب الخاتم من بين سائر الأمم التي لم تُحمّل هذه الأمانة، لا إلى اصطفاء أفراد معدودين داخل الأمة, وهذا ينسجم مع ختام السياق حين قابل الله بين هؤلاء وبين الكافرين فقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ فالمقابلة هنا بين ورثة الكتاب من عباد الله وبين الذين كفروا ، لا بين أهل بيت وغير أهل بيت، ولا بين أئمة وغير أئمة.

هل الاصطفاء يساوي العصمة؟

ومن أعظم مواطن الخلل أن يُجعل لفظ الاصطفاء مرادفاً للعصمة ثم يُعاد تفسير الآية على هذا الأساس, فالقرآن لم يقل قط إن كل مصطفى معصوم بل استعمل الاصطفاء في معان متعددة، وجعله متعلقاً بأفراد وجماعات ووظائف ومسؤوليات ثم إن الآية نفسها تكفلت بإبطال هذا الفهم حين فسرت المصطفين بقولها: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ فلو كان الاصطفاء هنا يعني العصمة لما جاز أن يكون في المصطفين ظالم لنفسه, ولا يجوز أن يُعرَّف المصطفون تعريفاً يناقض الوصف الذي أعطاه الله لهم في الآية نفسها, فالقرآن هو الذي عرّف المصطفين، وليس من حق أحد أن يستبدل تعريفه بتعريف آخر.

المصطفون بين الظلم والاقتصاد والسبق

ثم جاءت الآية لتكشف الحقيقة التي أُهملت في كثير من القراءات، فقسمت ورثة الكتاب إلى ثلاث مراتب: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ وهو الذي حمل الكتاب وقصر في حقه, ﴿وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ وهو الذي أدى ما عليه دون أن يبلغ ذروة السبق, ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وهو الذي

حقق أعلى مراتب التفاعل مع الكتاب والعمل به, وهكذا جعلت الآية معيار التفاضل هو الموقف من الكتاب الموروث، لا الانتماء العائلي ولا النسب ولا الدعوى المجردة, فالناس لم يتفاوتوا لأنسابهم بل تفاوتوا بقدر وفائهم للأمانة التي ورثوها من عمق السماء.

التفسير المُشخَّص ومأزق الآية

ذهبت الامامية إلى أن الذين اصطفاهم الله هم الأئمة خاصة أو أهل البيت خاصة، وجعلت الآية حكراً عليهم, غير أن هذا القول يصطدم بالآية من جهات متعددة.

فأولاً: الآية لم تذكر إماماً ولا أهل بيت، ولا اسماً واحداً من الأسماء التي أُقحمت فيها.

وثانياً: الآية جعلت في المصطفين ظالماً لنفسه فإن أُخرج الظالم من المصطفين فقد رُدّ نص القرآن، لأن الله قال: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ وإن أُدخل فيهم بطل القول بحصر الآية في المعصومين.

وثالثاً: الآية جعلت معيارها الكتاب لا النسب والعمل لا السلالة، والسبق بالخيرات لا الانتماء العائلي.

ورابعاً: السياق كله يتحدث عن الكتاب قبل الآية وبعدها، فلا يوجد أي مبرر لنقلها إلى موضوع آخر لا يشهد له السياق, فالتفسير المُشخَّص لا يفسر الآية بل يُحرّف موضوعها الى موضوع آخر.

مرعاة النظير

وختمت الآية بقوله برعاة النظير: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ ولم يأت هذا الختم منفصلاً عما قبله بل جاء متصلاً بالسياق كله, فقد قال قبلها ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ﴾ ثم قال هنا ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ فجرى ذكر الفضل في الموضعين على نسق واحد، وهو من دقائق مراعاة النظير في البناء القرآني, والأقرب أن اسم الإشارة يعود إلى ما تقدم من إيراث الكتاب والاصطفاء لحمله وفتح أبواب السبق بالخيرات لمن وفّى بحقه, فوراثة الكتاب ليست أمراً عادياً، بل هي الفضل الكبير الذي اختص الله به أمة الوحي، لأنها حُمّلت أعظم أمانة وأنزل إليها أعظم كتاب.

الخلاصة القاطعة

القرآن لم يجعل القضية: من هم المصطفون؟ بل جعلها: ماذا فعل المصطفون بالكتاب الذي ورثوه؟ ولذلك لم يذكر أسماءهم، بل ذكر مواقفهم من الكتاب: فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد،

ومنهم سابق بالخيرات, أما من حوّل الآية إلى سجل أنساب فقد حرّف موضعها، لأن الآية من أولها إلى آخرها تتحدث عن وراثة الكتاب لا وراثة الأشخاص.

الفصل العشرون: قوله تعالى ﴿لِنَجۡعَلَهَا لَكُمۡ تَذۡكِرَةٗ وَتَعِيَهَآ أُذُنٞ وَٰعِيَةٞ﴾

موقع الآية في البناء القرآني

تأتي هذه الآية في ختام مقطع يعرض نماذج متعاقبة من سنن الهلاك والنجاة في التاريخ البشري فقد افتتح السياق بذكر تكذيب ثمود وعاد بالقارعة وما آل إليه أمرهم من الاستئصال، ثم انتقل إلى فرعون والمؤتفكات وما انتهى إليه مصيرهم من الأخذ والعقوبة، ثم عاد إلى حادثة الطوفان الكبرى فقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ فالسياق يعالج وظيفة الحدث التاريخي في الوعي الإنساني، وكيف تتحول الوقائع الكبرى إلى شواهد باقية تحفظ للأجيال قوانين النجاة والهلاك, ولهذا جاءت اللام في قوله: ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً﴾ لبيان الغاية من استحضار الحادثة، ثم جاءت جملة: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ بياناً للجهة التي تستقبل هذه التذكرة وتحفظها, فالتذكرة هي محور الكلام، والوعي هو الأداة التي يتحقق بها أثرها.

حقيقة الوعي في النظام اللغوي للآية

الوعي ليس مطلق السماع، لأن السماع قد يقع مع الغفلة وقد يقع مع النسيان، أما الوعي فهو استقبال الشيء مع احتوائه وحفظه واستقراره, ومن هنا لم يقل النص: تسمعها أذن بل قال: ﴿وَتَعِيَهَا﴾ فالانتقال من السماع إلى الوعي انتقال من مجرد وصول الصوت إلى تحقق الإدراك, وعليه فالأذن الواعية ليست الأذن التي تسمع الخبر فحسب بل الأذن التي تستوعب ما وراءه من دلالة وتحفظ ما يتضمنه من عبرة وتبقي أثره حاضراً في الذاكرة.

دلالة التنكير وأثره في بناء المعنى

ومن أدق ما يكشف مراد الآية أن القرآن لم يأت باسم علم، ولم يأت بوصف معرّف، ولم يأت بضمير يعود إلى شخص معلوم، وإنما أخرج التركيب في صورة نكرة مطلقة: ﴿أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ الوصف بالنكرة هنا ليست للإبهام بل لبيان الجنس, لأن المقام مقام تقرير قاعدة عامة تتعلق بآلية تلقي التذكرة، لا مقام تعريف شخص بعينه, فإذا ورد الوصف منكّراً مجرداً من أدوات التخصيص والتعريف انصرف إلى بيان الحقيقة التي يشترك فيها أفراد الجنس لا إلى فرد مخصوص من أفراده, ولهذا لم يجعل النص مناط الانتفاع بالتذكرة شخصاً معيناً، وإنما جعله تحقق صفة الوعي نفسها, فكل أذن استوعبت التذكرة وحفظت دلالتها فهي داخلة في مدلول الآية.

أما حصر الوصف في فرد بعينه فليس انتقالاً من ظاهر إلى باطن بل انتقال من الجنس إلى الفرد، ومن الوصف إلى التشخيص، وهو انتقال يحتاج إلى قرينة من نفس البنية القرآنية, وحيث انتفت القرينة بقي اللفظ جارياً على أصله.

فساد القراءة المُشخّصة

لما أُخرجت الآية من مجالها الوظيفي، وحُوِّل النظر من الصفة إلى الموصوف، نشأت القراءة التي جعلت الأذن الواعية اسماً لعلي, غير أن هذا المسلك يصطدم بالبنية التي أقام عليها النص دلالته, فالآية لم تبن حكمها على هوية السامع، وإنما على تحقق الوعي, ولم تجعل العبرة متوقفة على فرد مخصوص، وإنما علقتها بوجود أذن تحفظ التذكرة وتستوعبها, بل إن حمل النكرة على شخص بعينه يؤدي إلى إبطال الحكمة التي سيق لها الكلام؛ لأن الله جعل هذه الحوادث تذكرة للناس كافة، ثم جعل الانتفاع بها معلقاً بصفة عامة يمكن أن تتحقق في كل متلقٍ لا بوجود شخص واحد يحتكر معنى الآية, نعم علي من ضمن جنس الاذن الواعية, وقد يكون من أعلى مصاديقها, ولو كان المراد مختص بفرد معين لخرجت الآية من بيان قانون معرفي عام إلى الإشارة إلى شخصية بعينها ولانتقل مركز الخطاب من التذكرة إلى التشخيص مع أن السورة من أول المقطع لآخره لا تتحدث إلا عن السنن والآيات والعبر.

النتيجة النظامية

يتبين من السياق، ومن وظيفة الآية داخل المقطع، ومن مادة الوعي، ومن دلالة التنكير، أن قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ ليس إنشاءً للقب عقدي، ولا تعريفاً لشخص مخصوص، وإنما هو وصف جنسي عام للجهة التي تستقبل التذكرة وتحفظها وتدرك ما فيها من العبرة, فالأذن الواعية هي كل أذن تحقق فيها الوعي، وكل نفس استوعبت دلالة الآية واستبقت أثرها, وبذلك يبقى اللفظ جارياً على نظامه القرآني، وتبقى التذكرة مرتبطة بوظيفتها التي سيقت من أجلها، دون إخراج للنص من دائرة البيان العام إلى دائرة التشخيص التي لا يشهد لها السياق ولا النظم ولا البنية اللغوية.

الفصل الواحد والعشرون: موضع قوله تعالى إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ

يَرِدُ هذا التركيب في سياقٍ جدليٍ متصلٍ في سورة الرعد، حيث يعترض الكافرون على طبيعة الرسالة بقولهم ﴿لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾، فيأتي الجواب الإلهي بصيغة قصرٍ محكم ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ﴾، وهو قصرٌ حقيقيٌّ يحصر وظيفة الرسول في الإنذار والبلاغ وإقامة الحجة، وينفي عنه كل ما يتجاوز حدود الدلالة والبيان. ثم يعطف النص على هذا القصر بقوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، وهي جملة اسمية مطلقة، صيغت نكرةً في سياق الإثبات، فدلّت على إطلاق جنس

الهداية دون تعيين شخصٍ أو نسبٍ أو سلسلةٍ مخصوصة، وجاءت على هيئة قانونٍ كليٍّ ثابتٍ يجري على جميع الأقوام في كل الأزمنة.

وما إن تُذكر هذه الجملة حتى ينفتح السياق مباشرة على ذكر الله ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى﴾ ثم تتتابع الأفعال المسندة إليه وحده: يعلم ويغيض ويزداد ويقدّر ويغيّر ويريد ويري، وينشئ ويرسل وهو شديد المحال, هذا التتابع المتصل لا يسمح بفصل الجملة السابقة عنه بل يجعلها جزءاً من نسقٍ توحيديٍّ واحدٍ يبرز فيه الفعل الإلهي بوصفه المركز الحاكم، ويُسقط إمكان حمل الهادي على بشرٍ بعد أن حُصر دور الرسول في الإنذار وانتقل السياق إلى بيان صفات الله وأفعاله وسلطانه المطلق.

إبطال تخصيص «الهادي» بشخصٍ معين

إن حمل لفظ «الهادي» على الإمام علي أو على سلسلةٍ مخصوصة من الأئمة لا ينهض عليه دليل من نظم الآية ولا من سياقها، لأن النص لم يشر إلى تعيين فردٍ أو جماعة، ولم يربط الهداية بنسبٍ أو وراثة بل قرر مبدأً عاماً ثم أردفه مباشرة ببيان أفعال الله وهيمنته, والنكرة في سياق الإثبات تفيد الإطلاق والجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام وهما معاً يمنعان التخصيص ويُسقطان كل إسقاط خارجي.

تمييز أنواع الهداية في النظام القرآني

يفرّق القرآن بين هداية الدلالة والإرشاد وهي وظيفة الرسل، وبين هداية التوفيق والإيصال وهي من خصائص الله وحده, وقد نفى عن النبي الهداية التوفيقية بقوله ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ وأثبت له الهداية الإرشادية بقوله ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فالهداية التي تُحدث التحول في القلوب وتُنشئ التغيير الحقيقي هي فعلٌ إلهيٌّ محض لا يملكه بشر ولا يُناط بإمام ولا يُربط بسلسلة نسب.

إحكام السياق وتعيين المرجع

يتابع السياق بعد الجملة مباشرة تقرير سنّة التغيير الإلهية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ﴾ فيجعل التغيير والهداية والتدبير كلها تحت سلطان الله ثم يختم بقوله ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ وهو نفيٌ قاطع لكل ولايةٍ أو هدايةٍ استقلالية عن غير الله وهذا الختم يقطع الطريق على كل قراءة تجعل «الهادي» بشراً معينًا لأن النظم نفسه ينفي وجود والٍ أو هادٍ من دون الله.

الخلاصة المحكمة

تتجلّى البُنية المحكمة للآية في ثنائيةٍ واضحة: الرسول منذرٌ ومبلّغ والهداية التي تُثمر التوفيق وتُحدث الأثر الحقيقي في النفوس هي لله وحده, فالنص لا يؤسس لإمامة شخصٍ معين ولا لسلسلةٍ مخصوصة من الأئمة ولا لولايةٍ بشريةٍ مطلقة بل يبرز وظيفة الرسول في الإنذار، ويُفرد الله بالفعل المطلق والهداية النافذة والولاية الشاملة, وكل قراءة تُقحم في الآية أسماءً أو أنساباً أو مقاماتٍ مذهبية إنما تُحمّل النص ما لا يدل عليه, وتفصل الجملة عن سياقها, وتحرّف الكلم عن مواضعه, وتخرق النظم القرآني الذي بُني على توحيد الفعل وإسناد الهداية إلى الله وحده.

دحض مجمل الاسقاطات الطائفية

موضع قوله تعالى ﴿ادخلوا في السِّلم كافة﴾

قال بعض روايات الامامية إن السِّلم هنا هو الولاية، وإن الأمر موجّه إلى الأمة لتدخل في ولاية علي وهذا التأويل يسقط عند أول نظر في السياق، لأن الآية جاءت بعد ذكر المنافق الذي يفسد في الأرض، وبعد ذكر المؤمن الذي يشتري نفسه لله، ثم جاء الأمر بالدخول في السِّلم كافة، أي في الإسلام كله بلا تجزئة ولا انتقاء. والسياق كله في ترك النفاق وترك اتبا ع خطوات الشيطان، ولا ذكر لولاية ولا لإمامة، ولا يحتمل اللفظ معنى خاصًا بشخص، لأن السِّلم في لسان العرب هو الإسلام أو الطاعة أو الصلح، ولا يُطلق على ولاية رجل بعينه فإقحام الولاية هنا خروج عن نظم الآية وسباقها ولحاقها.

موضع قوله تعالى ﴿ولو استقاموا على الطريقة﴾

قال بعضهم إن الطريقة هي ولاية علي، وإن الاستقامة عليها تعني الثبات على إمامته لكن السورة مكيّة، موضوعها توحيد الجن والإنس ونفي الشرك وبيان حالهم مع القرآن ولا ذكر فيها لولاية ولا لإمامة ولا لاسم أحد من البشر والطريقة في العربية هي الطريق الواضح أي طريق الإيمان والطاعة، والسياق قبلها وبعدها في الدعوة إلى عبادة الله وحده وفي التحذير من الشرك وفي بيان أن النبي لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا فحمل الطريقة على ولاية رجل بعينه قلبٌ للمعنى وقطعٌ للسياق وإدخالٌ لمعنى لا يدل عليه اللفظ ولا السياق.

موضع قوله تعالى ﴿ثم ارتدّوا على أدبارهم﴾

قال بعضهم إن الارتداد هنا هو الرجوع عن الولاية لا عن الإيمان لكن الآية في سورة محمد تتحدث عن قوم تبيّن لهم الهدى ثم رجعوا إلى الكفر أو النفاق وكرهوا ما أنزل الله وقالوا لهم سنطيعكم في بعض الأمر فهذا ارتداد عن الوحي نفسه وعن الإيمان وعن طاعة الرسول لا عن ولاية شخص والسياق كله في ذم المنافقين الذين يكرهون حكم الله، ويعرضون عن الرسول،

ويطيعون أعداء الدين ولا يوجد في السورة كلها ذكر لولاية ولا لإمامة بل الحديث عن أصل الإيمان والكفر. فحصر الارتداد في الولاية تحريف لمعنى الارتداد القرآني العام.

موضع قوله تعالى ﴿ائتنا بقرآن غير هذا أو بدّله﴾

قال بعضهم إن قولهم "أو بدّله" يعني بدّل الإمام علي وهذا من أبعد التأويلات عن النص، لأن الطلب موجّه إلى النبي نفسه والرد جاء منه: ما يكون لي أن أبدّله من تلقاء نفسي والسياق كله في تكذيب المشركين بالقرآن وطلبهم تغييره لأنه يذم آلهتهم ويخالف أهواءهم والآية صريحة في أن المطلوب تبديل القرآن، لا تبديل الأشخاص. ولا ذكر فيها لولاية ولا لإمامة، ولا يحتمل اللفظ ذلك لا لغة ولا سياقًا. فإدخال علي هنا إقحام لا شاهد له.

موضع قوله تعالى ﴿ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به﴾

قال بعضهم إن الموعوظ به هو الولاية وإن الخير والتثبيت مترتبان عليها لكن السياق قبل الآية وبعدها في سورة النساء واضح: الحديث عن المنافقين الذين يرفضون تحكيم الرسول ويريدون التحاكم إلى الطاغوت، ويصدّون عن حكم الله، ثم يأتي القسم: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم. فالموعوظ به هو الرجوع إلى الرسول وقبول حكمه وترك الطاغوت والانقياد للوحي ولا ذكر لولاية بعده، ولا لسياق إمامة، ولا لاسم أحد, فحمل الموعوظ به على الولاية الخاصة قطعٌ للسياق وتحويل للخطاب من تحكيم الرسول في حياته إلى قضية أخرى لا يدل عليها اللفظ.

الخلاصة الكلية

إنّ أعظم ما أُصيب به النص القرآني عبر القرون هو تحريف معانيه؛ إذ نُزعت الآيات من مواضعها، وقُطعت عن سياقاتها، وحُمِّلت ما لا تحتمل ثم أُلبست أثواباً مذهبية لم ينسجها القرآن ولم ينطق بها بيانه فصار اللفظ تابعاً للعقيدة المسبقة بعد أن كان حاكماً عليها وصارت الآية تُستدعى لتشهد لفكرةٍ جاهزة بدلاً من أن تكون هي مصدر الفكرة وميزانها.

وما من سبيل إلى نسبة معنى إلى كتاب الله إلا بسلطانٍ من النص نفسه: من لفظه وسياقه ونظمه وجريانه, اما انتزا ع الألفاظ من بيئاتها وتعطيل دلالاتها الظاهرة، وإلغاء قرائنها المتصلة ثم حشوها بمعانٍ مستوردة من الروايات والافتراضات المذهبية، فليس تفسيراً للقرآن بل إعادة تشكيله وفق مقتضيات الانتماء الطائفي وإخضاعه لسلطة المعتقد الموروث بعد أن أنزله الله حاكماً على جميع المعتقدات.

إن الآية لا تقول إلا ما يدل عليه نظمها ولا تعني إلا ما يشهد له سياقها ولا تُنسب إلى غير أهلها إلا بدليلٍ من داخلها, اما تحويل العمومات إلى أشخاص والمبادئ إلى أسماء والأوصاف إلى سلالات والقوانين القرآنية إلى دعاوى مذهبية، فليس بياناً لمراد الله بل إحلالاً لمعنى بشري محل المعنى الإلهي الذي أقامه النص, ولقد قامت طائفة واسعة من التأويلات على بتر الآيات وصرف الضمائر وتعطيل السياقات وإهمال الجريان القرآني حتى غدا النص في بعض القراءات مادةً لينة تُشكَّل بحسب الانتماء المذهبي لا مرجعاً يُرجع إليه لتصحيح الاعتقاد, وهنا يبلغ الانحراف ذروته لأنه لا يعود تحريفاً لكلمة أو آية بل تحريفاً لمنهج الفهم بأكمله.

ومن ثم فإن ردَّ الآيات إلى مواضعها، وإرجا ع الألفاظ إلى حقولها الدلالية، وإعادة الاعتبار للسياق والنظم ووحدة الخطاب القرآني، ليس اجتهاداً مستحدثاً، بل عودة إلى الأصل الذي نزل به الوحي. فالقرآن لا يحتاج إلى من يضع فيه معانيه، بل إلى من يرفع عنه المعاني الدخيلة التي أُلصقت به، ولا يحتاج إلى من يتكلم نيابةً عنه، بل إلى من يكفّ عن إلزامه بما لم يقله.

ويكفّ عن دعوى «لا يفهم القرآن إلا من خوطب به» فهي دعوى تجسّد الباطل, لانها تصادر وظيفة الكتاب نفسه وتعطيلاً لسلطان بيانه ونقضاً للغاية التي من أجلها أُنزل هدىً للناس وبياناً لهم, إذ كيف يكون الكتاب هدايةً عامة ثم يُحصر فهمه في أفرادٍ معدودين؟ وكيف يُدعى الناس إلى تدبّره ثم يُقال لهم إنهم عاجزون عن فهمه؟ إنها دعوى لا تفضي إلا إلى تجميد القرآن وإحلال الوسيط محل النص، وفتح الباب أمام الوصاية المذهبية على كتاب الله.

المحتويات

صناعة التشيع وتحريف الآيات

إنّ الخلل الجوهري في تلقي النص القرآني لا يكمن في ظاهر الألفاظ بل في انتزاعها من سياقها ونُظمها ثم إلحاقها بدلالاتٍ سابقة على الخطاب، فتغدو الآية تابعةً لمذهبٍ مُسبق بدل أن تكون هي الميزان الحاكم عليه, وبهذا الانفصال عن الجريان القرآني ووحدة الخطاب، تُهمَل القرائن الداخلية ويُعطَّل انتظام السياق، وتُستبدل دلالة النصّ بما تفرضه الرواية أو الانتماء الطائفي، فيتحول القرآن من خطابٍ إلهي منضبط إلى مادةٍ ليّنة قابلة لإعادة التشكيل وفق مقتضيات بشرية.

ولا يتحقق ردّ المعنى إلى مراد الله إلا بالاقتصار على سلطان النص ذاته، لفظاً ونظماً وسياقاً، دون إدخال معانٍ دخيلة أو إسقاطات مذهبية عليه فكل تفسير لا يستمد مشروعيته من داخل البنية القرآنية إنما هو نقلٌ للمعنى من جهة البيان الإلهي إلى مجال البناء البشري، أي إعادة إنتاج للنص لا كشف لمراده, ومن ثمّ فإن دعوى حصر الفهم في طبقة تاريخية أو في المخاطَبين الأوائل تؤدي إلى تعطيل وظيفة الهداية العامة، وإلى إحلال الوسيط محلّ النص، بما يفضي إلى تقييد القرآن وإخضاعه لسلطة غير سلطته التي نزل بها هدىً للناس وبياناً لهم.

